المقدمة

الحمد لله الذي يصل من يشاء، ويقطع من يشاء، أنزل القرآن الكريم، وجعله حبله المتين؛ ليكون وصلاً بينه وبين خلقه، فمن تمسك به وصله الله، ومن تركه وهجره قطعه الله، نحمده –سبحانه وتعالى –، ونسأله أن يلهمنا رشدنا، وأصلّي وأسلّم على النبي الخاتم سيدنا محمد –صلى الله عليه وعلى آله وصحابته أجمعين وبعد:

فقد أنزل الله القرآن الكريم، وتكفل بحفظه إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها فقال في محكم التنزيل: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ][1]، وقد منح الله بعض عباده وسائل لحفظ كتابه، وكان من أهم هذه الوسائل علم الرسم الذي وهبه الله صحابة رسول الله (ρ) لا ليحافظوا على اللفظ فقط، بل ليحافظوا على المعنى في أدق صوره، فكتبوا المصاحف بطريقة دقيقة الإحكام، إذا تأملها كل من يتميز بالدقة علم بالفطرة أنه لا يمكن أن تكتب المصاحف بغير هذه الطريقة التي كتب بها عثمان (τ)، وهذه الطريقة التي كتب بها عثمان المصاحف لا يمكن أن يُحاط بمعالمها وعللها من أول وهلة، وذلك لأن فيها سرا أودعه الله في نفوسهم، أولأن كتابة القرآن كانت بأمر من الله حيث كان أول ما نزل أمرا بالقراءة ولا تكون القراءة إلا لشيءٍ مكتوبٍ، ومن ثَم ذكر ابن فارس أن الكتابة توقيفٌ من عند الله فقال: "الذي نقوله إن الخطَ توقيفيٌ لقوله –تعالى–: (الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ][2] (ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ][3] وإن هذه الحروف

(1) الحجر: 9

(2) العلق: 4،5.

(3) القلم: 1.

داخلةٌ في الأسماء التي علم الله آدم"[1] وعليه فقد حرم كثيرٌ من العلماء كتابة المصحف بغير هذه الكتابة ، فقد سئل مالك "هل يُكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء فقال لا إلا على الكتبة الأولى"[2] ويبدو لي أن هذا الرأي على درجة عالية من القبول، وهذا يؤكد ضرورة التمسك بالرسم العثماني؛ حتى لا تضيع أسمى معاني القرآن التي أراد الله أن يُوْدُعها فيه على يد رسول الله (ρ) وصحابته وإذا استطاع متأمل أن يستخرج بعض علل هذا الرسم فبعد تفكير عميق، ثم إن العلة التي يستخرجها تدل على براعة هؤلاء الكُتاب لكتاب الله (Y) وقد تكون هي الحكمة المقصودة من وراء رسم الكلمة هكذا وقد لا تكون، وإن المتأمل في الرسم القرآني ليجد كثيراً من الأشياء التي تُلْفِت النظر وتوجب اتباع هذا الرسم، وكان من الأشياء التي لفتت نظري في هذا أنني وجدت كلمات كتبت في المصحف بطريقتين مع ًأن الكلمة هي هي، بيد أنها كتبت في صورة متصلة، بينما كتبت في صورة أخرى منفصلة، وهذا النوع من الكلمات التي كتبت بطريقتين يسميه علماء التجويد باسم (المقطوع والموصول)، فقلت لا بد من علة لكتابة هذه الكلمات بطريقتين؛ لأن كُتاب المصاحف لم يكتبوها هكذا اعتباطاً، بل لا بد لذلك من علة، فعقدت العزم على أن أدرس موضوع (الدلالة بين المقطوع والموصول) محاولاً كشف علة الكلمات التي كتبت موصولة في موضع ومفصولة في موضع آخر لتكون هذه الدراسة دليلا أمام من يطالبون بالتخلي عن هذا الرسم القرآني وإني لأستأنس بقول الزركشي في هذا: "اعلم أن الموصول في الوجود توصل كلماته في

(1) ينظر: الصاحبي لابن فارس 10 تح: السيد صقر، عيسى البابي الحلبي /القاهرة والإتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي /442/2 /تح: سعيد المنبوب /دار الفكر–بيروت.

(2) ينظر: الإتقان /443/2.

الخط كما توصل حروف الكلمة الواحدة، والمفصول معنىً في الوجود يفصل في الخط كما تفصل كلمة عن كلمة "[1]

وستقوم الدراسة في هذا الموضوع على ما يلي:

1- ذكر الآيات التي فيها كلمات يجب أن تكتب مقطوعة وقد اتفقت المصاحف على كتابتها موصولة.

2- ذكر الآيات التي فيها كلمات اتفقت المصاحف على كتابتها مفصولة وكان يمكن أن توصل.

3- ذكر الآيات التي فيها كلمات اختلفت المصاحف في كتابتها فبعضها يكتبها مفصولة وبعضها يكتبها موصولة، وهذا سيكون في كل موضع إن وجد.

4- كشف علة كتابتها هكذا بذكر القاعدة التي تحكم كل موضع على حدة.

5- عقد مقارنة بين الآيات التي وردت فيها الكلمة مكتوبة بالقطع في موضع وبالوصل في موضع آخر؛ حتى أستطيع أن أوضح الدلالة في كل منها.

6- حصر مواضع الوصل والفصل في كل نوع.

7- التنبيه على خطأ بعض العلماء في ذكر مواضع الوصل والفصل وعلة ذلك.

8- ذكر ما اختلف العلماء في وصله وقطعه مع بيان الأرجح وعلة ذلك

9- توضيح الدلالة بين الموصول والمقطوع في كل موضع وبخاصة الكلمتان المتناظرتان في كل موضعٍ.

10- تذَيِّل البحث بخاتمة أذكر فيها النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وستكون خلاصة للقواعد التي توصلت إليها من خلال دراسة كل موضع.

---

(1) البرهان في علوم القرآن /بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي /تح: محمد أبو الفضل إبراهيم /416/1/دار المعرفة، بيروت، لبنان.

ومن يتأمل هذه الدراسة يجد أنها تتناول الدلالة بين المقطوع والموصول، كما تتناول أيضاً رسم الكلمات لم رسمت هكذا ؟

وهذا كله يندرج تحت الدراسة في علم اللغة.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يأخذ بيدي إلى جادة الصواب إنه على ما يشاء قدير.

دكتور/ زينهم مرسي بدوي
كلية اللغة العربية بالمنوفية ــجامعة الأزهر

المقطوع والموصول من حيث الدلالة

قبل أن أبيّن الكلمات التي كتبت موصولة في موضع من القرآن الكريم بينما كتبت مفصولة في موضع آخر فلا بد من ذكرمعنى كل من المقطوع والموصول ولماذا درسه علماء التجويد؟ وأيهما فرع عن الآخر؟

مفهوم كل من المقطوع والموصول:

المقطوع: هو كل كلمة مفصولة عما بعدها في رسم المصاحف العثمانية.

والموصول: هو كل كلمة متصلة بما بعدها رسماً في تلك المصاحف.

والمقطوع هو الأصل والموصول فرع عنه؛ لأن الشأن في كل كلمة أن ترسم مفصولة عن غيرها، والكلمات الموصولة ليست كذلك؛ لاتصالها رسماً وانفصالها لغة في بعض الأحوال [1].

والوصل والقطع من خصائص الرسم العثماني الذي أوجب علماء الأداء على القارئ معرفته واتباعه؛ ليقف على كل كلمة من كلمات القرآن الكريم حسب رسمها في المصاحف العثمانية إلا ما استثني من هذه القاعدة. فإن كانت الكلمة مفصولة عن غيرها جاز الوقف عليها في مقام التعليم أو الاختبار أو حالة الاضطرار، وإن كانت موصولة بما بعدها لم يجز الوقف عليها، بل على الثانية منهما، وإن اختلف في وصلهما وقطعهما جاز الوقف على الأولى منهما نظراً لقطعهما، ولم يجز إلا على الثانية نظراً لوصلهما[2]

---

(1) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع / أبو شامة /ص377/تح: إبراهيم عطوة /ط: الحلبي النشر في القراءات العشر/الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري/464/1/تح: محمد سالم محيسن ط: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان–، غاية المريد في علم التجويد/عطية قابل نصر /ص 239 /ط: الثالثة 1412هـ.

(2) ينظر: إبراز المعاني ص376.

ومن ثم فإنه لا يجوز تعمد الوقف على شيء من الكلمات المفصولة لقبحه[1]؛ ولأنها ليست محل وقف في العادة، وإنما جواز الوقف يكون مرتبطاً بمقام التعليم أو الاختبار أو في حالة الاضطرار.

والمراد مما سأذكره من قول مقطوع وموصول هو أن المقطوع لا بد فيه من ثبوت الحرف الأخير رسماً في الكلمة المقطوعة إن كان مدغماً فيما بعده مثل (أن) مفتوحة الهمزة مخففة النون مع (لا) في نحو قوله -تعالى -: (أَ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا] [2]، فهي وإن كانت النون مدغمة في اللام لفظاً فهي مفصولة خطاً، هذا هو المراد بالمقطوع، أما المراد بالموصول فهو حذف الحرف الأخير من الكلمة الموصولة رسماً إن كان مدغماً فيما بعده مثل (إن) مكسورة الهمزة مخففة النون مع (لا) في نحو قوله -تعالى -: (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ۖ][3]، فقد رسمت من غير نون، وهكذا الشأن في كل ما شابه ذلك.

- والكلام عن المقطوع والموصول يشتمل على أنواع ثلاثة:
- الكلمات التي اتفقت المصاحف العثمانية على وصلها في كل موضع.
- الكلمات التي اتفقت المصاحف على قطعها في كل موضع.
- الكلمات التي وقع فيها خلاف فبعضها مقطوع باتفاق، وبعضها موصول باتفاق وبعضها مختلف فيه بين المصاحف فرسم في بعضها موصولاً ورسم في بعضها مقطوعاً.

وفيما يلي الكلام بالتفصيل عن كل نوع من الأنواع الثلاث:

---

(1) ينظر: اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر /أحمد بن محمد البنا /1/ص108 /تح: شعبان إسماعيل /ط: عالم الكتب -بيروت-ط: الأولى 1407هـ1987م.

(2) الحج: 26.

(3) التوبة: 40.

النوع الأول: الكلمات التي اتفقت المصاحف على قطعها في كل موضع، وهي منحصرة في ست كلمات بيانها كالتالي:

الكلمة الأولى: (أن) مفتوحة الهمزة مخففة النون مع (لم) وقد اتفقت المصاحف على قطعها في كل موضع حيث وقعت، وذلك كقول الله –تعالى –: (ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ][1]، وقوله: (كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ][2]، وقوله: (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ][3]، وغير ذلك من الكلمات التي شابهت ذلك[4].

الكلمة الثانية: (عن) الجارة مع (مَن) الموصولة، وقد اتفقت المصاحف على قطعها، وذلك في موضعين[5]، قول الله تعالى: (فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ] [6]، وقوله: (فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا][7]، ولا يوجد غيرهما في القرآن الكريم.

الكلمة الثالثة:(حيث) مع (ما)، وقد اتفقت المصاحف على قطع (حيث) عن (ما)، وذلك في موضعين[8]: قوله تعالى: (وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ

(1) الأنعام:131.

(2) يونس: 24.

(3) البلد: 7.

(4) ينظر: النشر /465/1.

(5) ينظر: النشر /465/1.

(6) النور: 43.

(7) النَّجم : 29.

(8) ينظر: النشر/465/1.

شَطْرَهُ][1]، وقوله: (وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ] [2]،][2]، وليس في القرآن الكريم غيرهما.

الكلمة الرابعة: (أَيًّا) مع (ما) وقد اتفقت المصاحف على قطعها عن (ما) وذلك في قول الله –تعالى–: (أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى][3]، ولا يوجد غير غير هذا الموضع في كتاب الله (Y)، وقد اختلف فيها من حيث الوقف عليها وحدها مقطوعةً عن (ما) أو على (ما)، والمشهور جواز الوقف عليها أو على (ما) في حالة الاضطرار أو الاختبار وقد اختار هذا الرأي ابن الجزري [4] غير أنه يتعين البدء بالكلمة الأولى.

الكلمة الخامسة: (ابن) مع (أُم)، وقد أجمعت المصاحف على قطع (ابن عن (أُم) في قوله تعالى: (قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي] [5]، وعليه فإنه يجوز الوقف على كل من الكلمتين (ابن) أو (أُم) في حالة الاضطرار أو الاختبار غير أنه يتعين البدء بكلمة (ابن) دون (أُم).

الكلمة السادسة: (إِلْ) مع (ياسين) من قوله –تعالى –: (سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ][6]

فقد قرأ حفص ومن وافقه بكسر الهمزة من غير مد مع سكون اللام، وعليه فهي على ما قرأ به حفص كلمة واحدة، وإن انفصلت رسماً فلا يجوز قطع إحداها عن الأخرى، كما لا يجوز اتباع الرسم فيها وقفاً إجماعاً، ولم يقع لهذه الكلمة نظير في

(1) البقرة: 144.

(2) البقرة:150.

(3) الإسراء:110.

(4) ينظر: النشر في القراءات العشر /312/2.

(5) الأعراف: 150.

(6) الصّآفات: 130.

القرآن [1]، وأما من قرأها (ءَالِ) بفتح الهمزة وكسر اللام بينهما ألف وفصلها عما بعدها فيجوز قطعها وقفاً لأجل الاضطرار أو للاختبار، والمراد بها حينئذ ولد ياسين وأصحابه [2] وقد عمدت إلى ذكر هذا النوع؛ لأنه ستأتي بعض كلمات مناظرة لهذه الكلمات التي اتفق على قطعها لكنها كتبت موصُولَة، ولا بد لذلك من علة.

النوع الثاني: الكلمات التي اتفقت المصاحف على وصلها في كل موضع

تنحصر في اثنتين وعشرين كلمة بيانها كالتالي:

الكلمة الأولى: (إن) الشرطية مع (لا) النافية، وقد اتفقت المصاحف على وصل (إن) الشرطية ب(لا) النافية في قوله –تعالى –: (إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ][3].

وقوله: (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ] [4]، وقوله: (وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ][5]

الكلمة الثانية:(أم) مع (ما)، وقد اتفقت المصاحف على وصلها في كل موضع مثل قوله –تعالى–: (أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنْثَيَيْنِ] [6] وقوله: (أَمَّا يُشْرِكُونَ] [7]وقول: (أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ][8]

(1) ينظر: النشر /2/314.

(2) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر/1/327،غاية المريد ص242.

(3) الأنفال: 73.

(4) التوبة: 40.

(5) هود: 47.

(6) الأنعام: 143، 144.

(7) النمل: 59.

(8) النمل: 84.

وليس منها (أما) الشرطية في نحو قوله –تعالى–: (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ][1] فهي موصولة باتفاق المصاحف [2].

الكلمة الثالثة: (نِعْم) مع (ما)، وقد اتفقت المصاحف على وصلها في موضعيها من قوله –تعالى–: (فَنِعِمَّا هِيَ] [3] وقوله: (إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ] [4]، ولا يوجد غيرهما في القرآن الكريم.

الكلمة الرابعة: (كأن) مشددة النون مع (ما)، وقد اتفقت المصاحف على وصلها في جميع مواضعها في القرآن نحو قوله –تعالى –:

(كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ] [5]، وقوله: (فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ][6].

الكلمة الخامسة: (أي) مع (ما)، وقد اتفقت المصاحف على وصلها في قول الله تعالى: (أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ] [7]، وهي شرطية [8] وجوابها وجوابها (فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ].

الكلمة السادسة: (مهما) وقد اتفقت المصاحف على وصلها في قول الله –تعالى– : (وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ][1]، وقد اختلف فيها النحاة على **ثلاثة** أقوال:

---

(1) الضُّحى: 9،10.

(2) ينظر: غاية المريد ص243.

(3) البقرة: 271.

(4) النساء: 58.

(5) الأنعام: 125.

(6) الحج: 31.

(7) القصص: 28.

(8) ينظر: فتح القدير الجامع بين فني الدراية والرواية من علم التفسير /محمد بن علي بن محمد الشوكاني/169/4/دار الفكر –بيروت–.

الأول: هي بسيطة غير مركبة، وقد اختار هذا الرأي ابن هشام[2].

الثاني: هي مركبة من (مه) و(ما)الشرطية.

الثالث: هي مركبة من ما الشرطية وما الزائدة أبدلت ألف الأولى هاء [3]

الكلمة السابعة: (رُبَّ) مع (ما)، وقد اتفقت المصاحف على وصلها في قول الله تعالى: (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ][4]، ولا ثاني لها في القرآن الكريم.

الكلمة الثامنة: (من) الجارة مع (مَن)، وقد اتفقت المصاحف على وصلها في قوله تعالى: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ][5]، وقوله: (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا][6].

الكلمة التاسعة: (من)الجارة مع (ما) الاستفهامية محذوفة الألف، وقد اتفقت المصاحف على وصلها في قوله –تعالى –: (فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ][7]، وليس في القرآن غير هذا الموضع.

الكلمة العاشرة: (في) مع (ما) الاستفهامية محذوفة الألف، وقد اتفقت المصاحف على وصلها حيث وقعت في القرآن نحو قوله تعالى: (قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ] [8]،

---

(1) الأعراف: 132.

(2) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب /أبو محمد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام /331/1 /تح: محمد محيي الدين عبد الحميد /مكتبة صبيح.

(3) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب /ابن هشام /331/1غاية المريد ص244.

(4) الحجر: 2.

(5) البقرة: 114.

(6) فصّلت: 33.

(7) الطَّارق: 5.

(8) النساء: 97.

وقوله: **(فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا]**[1]، وليعلم أنه إذا جرت ما الاستفهامية حذفت ألفها لفظاً ورسماً فرقاً بين الاستفهام والخبر [2].

الكلمة الحادية عشرة: (عن) مع (ما) الاستفهامية محذوفة الألف، وقد اتفقت المصاحف على وصلها في موضع واحد هو قول الله (Y): (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ][3].

الكلمة الثانية عشرة: (وَيْ) مع (كأن) مشددة النون، وقد اتفقت المصاحف على وصلها في نحو قوله –تعالى –: (وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ][4].

الكلمة الثالثة عشرة: (وَيْ) مع (كأنه) بزيادة هاء على الكلمة السابقة، وهذا يوجد في الآية السابقة في الموضع السابق من قوله تعالى :(وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ][5]، ولحفص أن يقف على النون من الكلمة الأولى، وعلى الهاء من الكلمة الثانية، وهذا هو الأَوْلى والمختار في مذاهب الجميع اقتداءً بالجمهور، وأخذاً بالقياس الصحيح [6].

(1) النَّازعات: 43.

(2) ينظر: غاية المريد ص244.

(3) النَّبأ: 1.

(4) القصص: 82.

(5) القصص: 82.

(6) ينظر: اتحاف فضلاء البشر/330/1،328، ينظر:غاية المريد ص245.

الكلمة الرابعة عشرة: (إِلْياس) وقد اتفقت المصاحف على وصلها حيث وقعت، نحو قوله تعالى: (وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ][1]، وقوله تعالى: (وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ][2].

الكلمة الخامسة عشرة: (يَا ابْنَ أُمَّ)، وقد اتفقت المصاحف على وصلها في قوله تعالى: (قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي][3]، وقد اتفقت المصاحف على وصلها، وجعلها كلمة واحدة مع أنها في الأصل ثلاث كلمات (يا)، (ابن)، (أم) فحذفت ألف (يا) وكذا ألف همزة الوصل ووصلتا بأُمَّ وصورت همزتها على الواو فصارت كلمة واحدةً.

وعلى هذا لا يجوز الوقف إلا على نهايتها، وقد ذكر هذا الاتفاق الزركشي كما سيأتي وصاحب غاية المريد [4] مع أن المصاحف التي بين أيدينا لم تكتبها إلا مفصولة كما هو واضح من الآية المكتوبة بخط المصحف، وعليه فإنه يجوز الوقف على كل كلمة منها لا على الأخيرة كما ذكر صاحب غاية المريد.

علة القطع والوصل ودلالة ذلك

من الملاحظ أن هذه الكلمة، أعني (ابن أم) وردت مفصولة في الأعراف بينما وردت موصولة في طه فما السر في ذلك؟

إن الذي يدقق النظر في موضع الأعراف يجد أن موسى نادى أخاه–عليهما السلام– على أصل القرب بينهما، بينما ناداه في طه على غير الأصل المعهود لما تمادى في البعد عنه، وإن كان البعد عنه بعد حال لا بعد مكان، فكأنه بذلك

(1) الأنعام: 85.

(2) الصَّافات: 123.

(3) طه: 94.

(4) ينظر: :غاية المريد في علم التجويد /245/2.

يطلب وصلة أخيه، وفي هذا يقول الزركشي: "ومن ذلك: (ابن أم) في الأعراف مفصولٌ على الأصل، وفي طه: (ابنؤم] موصول لسر لطيف وهو أنه لما أخذ موسى برأس أخيه اعتذر إليه فناداه من قرب على الأصل الظاهر في الوجود، ولما تمادى ناداه بحرف النداء ينبهه لبعده عنه في الحال لا في المكان مؤكداً لوصلة الرحم بينهما بالربط فلذلك وصل في الخط، ويدل عليه نصب الميم ليجمعهما الاسم بالتعميم"[1]

الكلمة السادسة عشرة: (يوم) مع (إذ)، وقد اتفقت المصاحف على وصلها حيث وقعت نحو قوله تعالى: (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ][2]، وقوله: (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ] [3]، وقوله :(وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ][4]، وعلى هذا فهي كلمة واحدة لا يجوز الوقف إلا على نهايتها.

الكلمة السابعة عشرة: (حين) مع (إذٍ) من قوله تعالى: (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ] [5]، وقد اتفقت المصاحف على وصلها وجعلها كلمة واحدة لا يجوز الوقف إلا على نهايتها.

الكلمة الثامنة عشرة، والتاسعة عشرة: (كالوهم، وزنوهم) من قوله تعالى: (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ][6]، ولا يوجد غيرهما في القرآن الكريم، وقد كتبت الكلمتان في جميع المصاحف موصولتين حكما بدليل حذف الألف بعد واو الجماعة فيهما فدل ذلك على أن الواو ليست منفصلة وإنما هي موصولة، وقد

(1) البرهان في علوم القرآن /422/1.
(2) القيامة: 22.
(3) الغاشية: 2.
(4) الغاشية: 8.
(5) الواقعة: 84.
(6) المطَّففين: 3.

اختلف في كون الضمير (هم) منفصلاً في محل رفع أو متصلاً في محل نصب، والصحيح أنه متصل في محل نصب بدليل حذف الألف بعد واو الجماعة، ولو كان في محل رفع ما حذفت الألف كما في قوله تعالى: (وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ][1] فلم تحذف الألف دلالة على ذلك، وعليه فإنه يجوز الوقف على (غضبوا) في حالة الاضطرار أو الاختبار لكن يتعين البدء بما قبلها، وفي الكلمتين اللتين معنا لا يجوز الوقف إلا في نهاية كل واحدة منهما.

الكلمة العشرون: (ال) التعريفية، وقد اتفقت المصاحف على وصلها بمدخولها؛ لأنها لكثرة استعمالها صارت كالجزء من مدخولها فوصلت [2] وذلك كقوله تعالى: (الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ][3].

الكلمة الحادية والعشرون: (ها) التي تعرف بهاء التنبيه في مثل قول الله تبارك وتعالى: (هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ][4]

وقوله: (هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا] [5]، فالهاء في مثل هذا وغيره دلت على التنبيه، وقد اتفقت المصاحف على وصلها بما بعدها، ولا يجوز الوقف عليها مطلقاً؛ لأنها لشدة امتزاجها بما بعدها صارت كأنها كلمة واحدة، ولا يجوز الوقف على بعض كلمة.

الكلمة الثانية والعشرون: (يا) التي للنداء، وهي في القرآن الكريم كثيرة، وذلك مثل قوله تعالى: (يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ

(1) الشُّورى: 37.

(2) ينظر: نهاية القول المفيد في علم التجويد /محمد مكي نصر الجريسي الشافعي ص302 تعليق د. محمد عبد الواحد الدسوقي /ط: الأولى 1423هـ2002م، الاتحاف ص107.

(3) الرَّحمن: 5.

(4) آل عمران: 66.

(5) النساء: 109.

][1]،وقوله: (أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ][2]، وقد اتفقت المصاحف على وصلها؛ لأنها لما حذفت ألفها بقيت على حرف واحد فاتصلت [3].

النوع الثالث: الكلمات التي وقع فيها اختلاف المصاحف

وهذا النوع منه ما هو **قسمان**، ومنه ما هو **ثلاثة** وهو منحصر في ثمانية عشرة كلمة، وإليك بيانها:

الكلمة الأولى: (لات) مع (حين) من قوله تعالى: (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ][4]، وقد اختلفت المصاحف فيها فرسمت في بعضها بقطع التاء عن (حين)، ورسمت في البعض الآخر بوصلها بها إلا أن الصحيح هو القطع، وعليه تكون (لات) كلمة مستقلة و(حين) كلمة أخرى، ويفهم من هذا أن (لا) نافية دخلت عليها تاء التأنيث كما دخلت على (رُب) و(ثم) فيقال: (ربت) و(ثمت) وعليه تكون التاء متصلة ب(لا) حكماً [5]، وعلى هذا يصح الوقف على التاء في مقام الاضطرار أو أو التعليم أو الاختبار، لكن لا يصح الوقف عليها اختياراً والبدء بكلمة (حين)، بل لا بد من البدء ب(ولات)، وقيل: إن التاء متصلة ب(حين) وترسم هكذا (ولا تحين) ولكن هذا غير مشهور، ولا شك أن شهرة الفصل صحيحة اعتباراً بما عليه أكثر المصاحف، وهو المعمول به[6]، ولعل القطع يفيد بعد الحين الذي يتمنون الفرار فيه عنهم.

---

(1) آل عمران: 43.

(2) الحجرات: 1.

(3) ينظر: نهاية القول المفيد في علم التجويدص302.

(4) ص: 3.

(5) ينظر: نهاية القول المفيد ص299.

(6) ينظر: غاية المريد ص247.

أضف إلى هذا أن القطع يفيد أيضا تحمل قراءة الكسائي بإبدال(التاء) هاء[1]

الكلمة الثانية : (أن) مفتوحة الهمزة مخففة النون مع (لو) وهي **قسمان:**

القسم الأول: اتفقت المصاحف على قطعه وذلك في ثلاثة مواضع: قوله تعالى: (أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ] [2]، وقوله تعالى: (أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا] [3]، وقوله تعالى: (أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ][4].

القسم الثاني: اختلفت المصاحف فيه بين القطع والوصل وذلك في قول الله تعالى: (وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا][5]، وقد ذكرت بعض كتب التجويد أن الأرجح في هذا الموضع القطع بينما ذكر البعض الآخر أن الأرجح فيه الوصل، ويبدو لي أن الوصل أرجح؛ لأن استقامتهم غير محققة.

علة القطع في المواضع الثلاثة والوصل فيما عداها

إذا كانت المصاحف قد اتفقت على القطع في المواضع الثلاثة، واختلفت في الموضع الرابع بين القطع والوصل فإني أميل إلى الوصل في هذا الموضع؛ لأنه من الملاحظ في المواضع الثلاثة الآيات تتحدث فيها عن أمور مسلمة مؤكدة، ففي الآيتين الأوليين يتبين أنهما تتحدثان عن أمرين مسندين إلى الله (Y)، فإصابة الناس بذنوبهم أمرٌ متعلقٌ بالله، وكذلك الأمر في الآية الثانية؛ لأن هداية الناس أمرٌ متعلقٌ بالله أيضاً، أما الآية الثالثة فهي تتحدث عن كون الجن لو علموا بموت سليمان ما لبثوا في هذا العذاب، أعني الأمور الشاقة التي كلفهم بها سليمان

(1) ينظر: النشر /1/453،452.

(2) الأعراف: 100.

(3) الرعد: 31.

(4) سبأ: 14.

(5) الجنّ: 16.

(υ)، وهذا أمرٌ مؤكدٌ؛ لأن المخبر به هو الله، ومن ثم كان القطع في هذه المواضع بإظهار النون دلالة على ظهور هذه الأمور في الوجود الخارجي، أما الموضع الرابع الذي يتحدث عن كون الاستقامة لو وقعت من الجن لأسقاهم الله ماءً غدقاً، لكن الاستقامة لم تقع منهم فليس لها ظهورٌ في الوجود المشاهد أضف إلى هذا أن الفعل مسندٌ إليهم لا إلى الله، فاستقامتهم غير محققة، ومن ثم رجحت الوصل في هذا الموضع.

الكلمة الثالثة: (إن) مكسورة الهمزة مخففة النون مع (ما) وقد جاءت على **قسمين:**

القسم الأول: قوله تعالى: (وَإِنْ مَا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ][1] وقد اتفقت المصاحف على قطعه[2]

القسم الثاني: اتفقت المصاحف على وصله فيما عدا ذلك الموضع الذي اتفقوا على قطعه[3] نحو قوله تعالى: (وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ][4] وقوله: (فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ][5] وقوله: (فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ][6]..

علة القطع في هذا الموضع والوصل فيما عداه ودلالة ذلك

من الملاحظ أن الموضع الذي اتفقت المصاحف على قطع (إن) الشرطية فيه عن (ما) هو موضع الرعد، ولكي يمكن التعليل للوصل والقطع في ذلك فلا بد من

---

(1) الرعد: 40.

(2) ينظر: إبراز المعاني ص378، النشر 464/1/

(3) موضع سورة الرعد، آية 40، وينظر: غاية المريد ص249.

(4) يونس: 46.

(5) غافر: 77.

(6) الأنفال: 57.

النظر بدقة إلى جواب الشرط في موضع القطع ألا وهو قول الله تعالى: (وَإِنْ مَا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ][1]، وبالنظر في جواب الشرط فيما فصل وفيما وصل نجد أن الجواب المترتب على الشرط بالفاء فيما فصل أمرٌ ظاهرٌ، وهو البلاغ، وعليه فهو مفصل مفصول في الوجود، ومن ثم فإنه يمكن استنباط قاعدة مفادها ما يلي:

- إن ما كان مفصلاً أو مفصولاً في الوجود كان مفصولاً في الرسم.
- تفصل (إن) الشرطية عن (ما) إذا كان جواب (إن) الشرطية أمراً ظاهراً، أو كان لها جوابان أحدهما ظاهرٌ والآخر خفيٌ عنا، وتوضيح ذلك من خلال آية الرعد أن الجواب فيها قد انقسم إلى جزأين فصار الشرط كأنه شرطان قام شرطٌ واحدٌ مقامهما، وهذا تفصيلٌ في الوجود، ومن ثم كان القطع في هذا الموضع، ولكي يزداد الأمر وضوحاً أنه بالنظر إلى آية الرعد يتبين أن الجواب المترتب على الشرط بالفاء أمرٌ ظاهرٌ لنا في الدنيا، وهو البلاغ، ولا ريب أن هذا ظاهرٌ، أما المعطوف عليه بالواو فهو الحساب، وهو أمرٌ خفيٌ كالرجوع إلى الله الذي لا يطلع عليه أحدٌ، والذي كان جواباً لأداة الشرط في الآيات الأخرى التي كان فيها الوصل، ومن ثم أخفى نون (إن) الشرطية ووصلها ب(ما) علامة لذلك، وقد علق الزركشي على هذا فقال: (وإن ما نرينك بعض الذي نعدهم] في سورة الرعد فردة[2] مفصولة ظهر فيها حرف الشرط في الخط لوجهين: أحدهما أن الجواب المرتب عليه بالفاء ظاهر في موطن الدنيا وهو البلاغ بخلاف قوله: (فإما نرينك] إنه أخفى فيه حرف الشرط في الخط؛ لأن الجواب المرتب عليه بالفاء خفيٌ عنا، وهو

(1) الرعد: 40.

(2) جاءت في النص هكذا، والصواب: فوردت.

الرجوع إلى الله، والثاني أن القصة الأولى منفصلة من الشرط وجوابه، وانقسم الجواب إلى جزأين:

أحدهما: الترتيب بالفاء وهو البلاغ والثاني المعطوف عليه وهو الحساب وأحدهما في الدنيا والآخر في الآخرة والأول ظاهر لنا **والثاني:** خفيٌ عنا، وهذا الانقسام صحيح في الوجود فقد انقسمت هذه الشرطية إلى شرطين لانفصال جوابها: إلى **قسمين** متغايرين ففصل حرف الشرط علامة لذلك، وإذا انفصلت لزم كتابه على الوقف، والشرطية الأخرى لا تنفصل بل هي واحدة لإجاد جوابها

فانفصال حرف الشرط علامة لذلك "[1].

الكلمة الرابعة: (عن) مع (ما) الموصولة، وقد جاءت على **قسمين:**

القسم الأول: وقد اتفقت المصاحف على قطعه[2] وذلك في موضع واحدٍ[3] هو

(1) البرهان في علوم القرآن /425/1،424.

(2) ينظر: النشر /465/1.

(3) ينظر: غاية المريد ص249.

قول الله تعالى: (فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ][1].

القسم الثاني: وقد اتفقت المصاحف على وصله وذلك فيما عدا الموضع السابق نحو قول الله تعالى: (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ][2]، وقوله: (سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ][3]، وقوله: (سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ][4]، وهذا كثير، وهو موصولٌ هو وما شابهه.

علة القطع في هذا الموضع والوصل فيما عداه ودلالة ذلك

من الملاحظ أن (عن) قطعت عن (ما) في موضع واحدٍ، ووصلت فيما عداه فما السر في ذلك؟، يبدو لي أن السر في قطع (عن) عن (ما) في هذا الموضع ووصل ما عداه راجعٌ إلى أن (ما) وإن كانت اسما موصولاً إلا أنها تدل على العموم، ولا ريب أن العموم متنوعٌ، وعليه فإن (ما) تقع على أشياء كثيرة مفصولة مفصلة في الوجود غير متساوية في حكم النهي عنها، كما أنه من الملاحظ في موضع القطع أن (عن) تفيد المجاوزة، وهذه المجاوزة تعني مجاوزة الكل، كما تعني أيضاً مجاوزة كل واحدٍ من جزئياته فكان القطع فيما دلت فيه (عن) على المجاوزة وما دلت فيه (ما) على العموم أولى، وكان الوصل فيما لم يدل على ذلك أولى.

أضف إلى هذا أن قطع (عن) عن (ما) يتميز بالإيجاز؛ لأن القطع أغنى عن قولنا عتوا عن كذا وعتوا عن كذا، وهذا بخلاف مواضع الوصل التي لم تدل فيها (ما) على عموم ولا على متنوع ولا على متعدد، وقد علق الزركشي على هذا فقال: "فقد ظهر فيه النون وقطع عن الوصل؛ لأن معنى ما كلي تحته أنواع مفصلة في الوجود غير متساوية في حكم النهي عنها

(1) الأعراف: 166.

(2) المائدة: 73.

(3) القصص: 68.

(4) الصَّافات: 180.

ومعنى عن المجاوزة للكل مجاوزة لكل واحدٍ من جزئياته ففصل علامة لذلك "[1]. فما ذكر من قول الزركشي يبين الفرق بين الدلالة في حالة الوصل وحالة القطع، ولو كُتبت الكلمة بطريقةٍ واحدة في الموضعين ما أمكن إدراك هذه الدلالة التي قال بها الزركشي فرقاً بين القطع والوصل في هذه الكلمة، وهذا دليل آخر على وجوب التمسك بالرسم المصحفي في كتابة القرآن الكريم.

الكلمة الخامسة: (يوم) مع (هم) وهي **قسمين:**

القسم الأول: أن يكون (هم) ضميراً منفصلاً في محل رفعٍ، وقد اتفقت المصاحف على قطع (يوم) عن (هم) في موضعين، قول الله تعالى: (يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ][2]، وقوله تعالى: (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ][3].

القسم الثاني: أن يكون (هم) ضميراً متصلاً في محل جر بالإضافة، وقد اتفقت المصاحف على وصله ب(هم)، وذلك كقوله تعالى: (فَذَرْهُمْ حَتَّى يُلاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ][4]، وكذلك موضعا الزخرف [5] والمعارج[6].

أما إذا كان (يوم) مكسور الميم والهاء فقد اتفقت المصاحف على وصله مطلقاً نحو قوله تعالى: (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي يُوعَدُونَ] [7]

علة القطع في هذين الموضعين والوصل فيما عداهما ودلالة ذلك

---

(1) البرهان في علوم القرآن /422/1.

(2) غافر: 16.

(3) الذاريات: 13.

(4) الطُّور: 45.

(4) الزخرف5 : 83.

(6) المعارج: 42.

(7) الذاريات: 60

إنما فصلت (يوم) عن (هم) في موضعي القطع؛ لأن (يوم) فيهما ليس مضافاً إلى الضمير (هم)، وإنما هو مضافٌ إلى الجملة، يعني يوم فتنتهم، يوم بروزهم، فالضمير في موضع رفع على الابتداء، وما بعده الخبر [1].

أضف إلى هذا أن فتنتهم وبروزهم كل واحدة منهما مستغرقة لجميع أجزاء اليوم، وهذا بخلاف مواضع الوصل التي لم يستغرق الحدث فيها جميع أجزائه بدليل ورود كلمة (فيه) في بعض مواضع الوصل، ومن ثم كان الوصل؛ لأن (هم) ضمير متصل مضاف إلى (يوم) في موضع خفض فأصبح كالكلمة الواحدة، وعليه فإنه يمكن أن يقال إن الحدث إذا كان مستغرقاً لجميع أجزاء اليوم كان القطع، وكذلك إذا كان اليوم مضافاً إلى الجملة، أما الوصل فيكون فيما عدا ذلك، وقد علق الزركشي على هذا فقال: "ومنه (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ] (يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ] حرفان فصل الضمير منهما؛ لأنه مبتدأ وأضيف اليوم إلى الجملة المنفصلة عنه و(يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ] و(يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ] وصل الضمير؛ لأنه مفرد فهو جزء الكلمة المركبة من اليوم المضاف والضمير المضاف إليه"[2].

(1) ينظر: نهاية القول المفيد في علم التجويد ص296.

(2) البرهان /419/1.

الكلمة السادسة: (كي) مع (لا) النافية وهي **قسمين:**

القسم الأول: اتفقت المصاحف على قطع (كي)عن (لا) النافية في ثلاثة مواضع، قوله تعالى: (لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا][1]، وقوله (لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا] [2]، وقوله (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ] [3]

القسم الثاني: اتفقت المصاحف على وصله، وذلك في أربعة مواضع :

قوله تعالى: (لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ] [4]، وقوله: (لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا][5]، وقوله: (لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ] [6]، وقوله (لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ][7].

علة القطع والوصل في هذه المواضع ودلالة ذلك

هذه الكلمة وردت في القرآن الكريم في سبعة مواضع، لكنها لم ترد على صورة واحدة في الكتابة، وإذا كان الأمر كذلك فلا بد من وجود سرٍ للقطع والوصل في هذه الكلمة، وإنه من خلال التدبر لمواضع القطع والوصل في هذه الكلمة أستطيع أن أضع قاعدة تكشف هذا السر، كما توضح الفرق بين الكلمتين في حالتي الوصل والقطع، والقاعدة التي يمكن أن تقال بهذا الصدد هي:

---

(1) النحل: 70.

(2) الأحزاب: 37.

(3) الحشر: 7.

(4) آل عمران: 153.

(5) الحج: 5.

(6) الأحزاب:50.

(7) الحديد: 23.

إذا كانت (لا) للنفي الكلي كانت الكلمة موصولة؛ لأن نفي الكل نفيٌ لجميع جزئياته فاتصلت لذلك، وعليه فإذا كانت (لا) للنفي الجزئي فالكلمة منفصلة؛ لأن نفي الجزء لا يترتب عليه نفي الكل، ولكي تكون القاعدة أكثر وضوحاً فلا بد من تطبيق هذا على بعض الآيات القرآنية، ولتكن قول الله تعالى: (وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا] [1]، وبالنظر في هذه الآية يتبين أن النفي فيها نفيٌ كلِّيٌ بدليل دخول ما يؤكد النفي وهو حرف (من)، وليس في هذه الآية ما يخصص النفي، وهذا بخلاف قوله تعالى: (وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا] [2] فليس في هذه الآية ما يؤكد النفي الكلي أعني الحرف (من) الذي يؤكد نفي العلم الكلي؛ لأن الآية إذا كان فيها من القيود ما يخصص النفي كانت الكلمة مقطوعة.

وهذا يوجد في قول الله تعالى: (لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا] [3] ففي هذه الآية قيود تدل على تخصيص النفي بجزئيات معينة، هذه القيود تتضح في رفع الحرج عن المؤمنين وكون ذلك في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطراً،وهذا بخلاف قوله تعالى في نفس السورة: (لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ][4]، فهذا حرجٌ غير مقيدٍ، وهكذا تسير القاعدة المذكورة إن شاء الله، ويبدو لي أن الزركشي سقط منه موضع آل عمران بدليل أنه عد مواضع الوصل ثلاثة مع أنها أربعةٌ كما ذكرت من قبل، وإليك ما قال معدداً مواضع الوصل ذاكراً التعليل: "ومنه: (لكيلا] موصول في ثلاثة مواضع

(1) الحج: 5

(2) النحل: 70

(3)الأحزاب: 37.

(4) الأحزاب: 50.

وباقيها منفصل، وإنما يوصل حيث يكون حرف النفي دخل على معنى كلٍي فيوصل؛ لأن نفي الكل نفي لجميع جزءياته، فعِلة نفيه هي علة نفي أجزائه، وليس للكلي المنفي أفراد في الوجود، وإنما ذلك فيه بالتَّوَهم، ويفصل حيث يكون حرف النفي دخل على جزئي فإن نفي الجزئي لا يلزم منه نفي الكل فلا تكون علته علة نفي الجمع: في الحج وفي الأحزاب (لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ] وفي الحديد: (لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ] فهذه هي الموصولة، وهي بخلاف: (لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا] في النحل؛ لأن الظرف في هذا خاص الاعتبار وهو في الأول عام الاعتبار لدخول من عليه. وكذلك (لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا]، فهذا المنفي هو حرج مقيدٌ بظرفين، وكذلك: (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ] فهذا النفي كون: (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى] دولة بين الأغنياء من المؤمنين، وهذه قيودٌ كثيرةٌ"[1] فالزركشي في هذا النص أسقط موضعاً من مواضع الوصل، وهو موضع آل عمران، وهذا المعنى الذي لوحظ بين المقطوع والموصول في هذه الكلمة دليلٌ آخر على وجوب التمسك بالرسم المصحفي.

(1) البرهان /1/421،420.

الكلمة السابعة: (أم) مع (مَن) الاستفهامية وهي على **قسمين:**

القسم الأول: اتفقت المصاحف على قطع (أم) عن (مَن) في أربعة مواضع[1] :

الموضع الأول: قوله تعالى: (فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا] [2]

الموضع الثاني: قوله تعالى: (أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ][3]

الموضع الثالث: قوله تعالى: (أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا][4]

الموضع الرابع: قوله تعالى: (أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ][5]

القسم الثاني: اتفقت المصاحف على وصله وذلك في غير المواضع السابقة المذكورة كقوله تعالى: (أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ][6]، وقوله: (أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ][7]، وقوله: (أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا][8] وهذا وما شابهه مما اتفقت المصاحف على وصله كثيرٌ في القرآن الكريم.

علة القطع في المواضع الأربعة والوصل فيما عداها ودلالة ذلك

---

(1) ينظر: النشر /465/1، أحكام التلاوة 99/ محمد بن رأفت بن زلط، مؤسسة قرطبة، الأولى، سنة 1427هـ/2006م.

أحكام قراءة القرآن الكريم/273/د خليل الحصري، ضبطه وعلق عليه /محمد طلحة بلال، المكتبة المكية، ط/الرابعة، سنة 1999، غاية المريد ص251.

(2) النساء: 109.

(3) التوبة: 109.

(4) الصَّافات: 11.

(5) فصِّلت:40.

(6) النمل: 62.

(7) الملك: 22.

(8) النمل: 61.

بالتأمل في مواضع القطع والوصل يتبين أن (أم) قطعت عن (مَن) في هذه المواضع؛ لأن المدقق في مواضع القطع يتبين له من أول وهلة أن (مَن) تقع على مقسمات في الوجود، هذه المقسمات تتناول أنواعاً مختلفة في الأحكام بخلاف غيرها ممن لا يتناول ولا يقع إلا على شيءٍ واحدٍ ليس فيه تفصيلٌ، وعليه فإن القاعدة المقررة من قبل تبدو دقتها، وهي تنص على أن المفصل أو الذي تحته تفاصيل يجب أن يكون مفصولاً في الخط كما هو مفصولٌ في الوجود، وهذه الآيات تبدو واضحةً إذا قورنت بغيرها مما هو موصول، وتوضيح ذلك من خلال الآية الأولى التي تثبت الجدال عن الذين يختانون أنفسهم، فإذا كان الأمر كذلك بمجادلتكم عنهم في الحياة الدنيا فمن الذي يستطيع أن يجادل عنهم يوم القيامة ؟ ومن ذا الذي يستطيع أن يكون عليهم وكيلاً، وكذلك الأمر بالنسبة للآية الثانية التي تنص على أن هناك من الناس **قسمين:** قسمٌ يؤسس بنيانه على الشر وقسمٌ يؤسس بنيانه على الخير، وكذلك الأمر بالنسبة للآية الثالثة التي تنص على أنه سيكون يوم القيامة فريقان فريقٌ في النار وفريقٌ في الجنة آمنا، وكذلك الأمر بالنسبة للآية الرابعة التي تتعرض لهم بسؤال هو أهم أشد خلقاً أم مَن خلقنا من غيرهم، ومن الملاحظ في هذه الآيات الأربع أنها تتناول شيئين متضادين، وهذا بخلاف الموصول الذي لا يتناول إلا شيئاً واحداً ليس فيه تفاصيلٌ، ولكي يكون الأمر أكثر وضوحاً فليُنظَر إلى آية المُلْك التي كتبت موصولة والتي يضرب الله فيها مثلاً لرجلٍ إما أن يمشي مكباً على وجهه، وإما أن يمشي سوياً على صراط مستقيمٍ، فلم تتناول الآية إلا فريقاً واحداً، وكذلك الأمر في كل ما هو موصولٌ، ومن ثم فإن (أم) لا تقطع عن (مَن) إلا في هذه المواضع فقط، وتوصل بها فيما عداها، وقد علق الزركشي على الموصول والمقطوع من هذا النوع فقال: "فهذه الأربعة الأحرف من فيها تُقسَّم في الوجود بأنواع مختلفة في الأحكام بخلاف غيرها

مثل: (أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِي] فهذا موصول؛ لأنه من نوعٍ واحدٍ حيث يمشي على صراطٍ مستقيمٍ وكذا: (أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا] لا تفاصيل تحتها في الوجود "[1] وبنصه هذا فإنه يؤكد ما ذكر من أن الشيء إذا كان مفصولاً في الوجود كان مفصولاً في الخط، وكذلك إذا كان يتناول أشياء مفصلة في الوجود وهكذا كل ما شابه ذلك، وبنصه هذا تتكشف دلالة أخرى بين المقطوع والموصول من هذه الكلمة، كما يؤكد أيضاً عدم التخلي عن الرسم في كتابة القرآن الكريم.

الكلمة الثامنة: (لام) الجر مع مجرورها وهي على **قسمين:**

القسم الأول: اتفقت المصاحف على قطع (لام) الجر عن مجرورها في أربعة مواضع: قوله تعالى: (فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ] [2]وقوله: (وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ][3]، وقوله: (وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ][4]وقوله: (فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ][5]، وعلى ذلك فإنه يجوز الوقف في حالة الاضطرار أو الاختبار على ما أو على اللام.

بيد أنه لا يجوز الابتداء باللام ولا بما بعد اللام في هذه المواضع، بل يتعين الابتداء بما [6]

(1) البرهان /423/1.
(2) النساء: 78.
(3) الكهف: 49.
(4) الفرقان: 7.
(5) المعارج: 36.
(6) ينظر: النشر /1461 الاتحاف ص327.

القسم الثاني: اتفقت المصاحف على وصله وذلك فيما عدا المواضع الأربعة المذكورة مثل قوله تعالى: (وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ][1]، وقوله: (مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ][2]، وقوله: (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى][3].

علة القطع في المواضع الأربعة والوصل فيما عداها ودلالة ذلك

من الملاحظ في هذه الكلمة أنها وجدت مقطوعة في الأربعة مواضع المتقدمة، بينما وجدت موصولة في غير ذلك فما سر ذلك؟ وهل هناك فرقٌ بين الموصول والمقطوع في المعنى؟، إن الدراسة المتأنية لتكشف عن حقائق القطع في هذه المواضع، وأول موضعٍ من مواضع القطع موضع سورة النساء الذي يقول الله (Y) فيه: (فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا]، فمن الملاحظ في هذه الآية وما شابهها أن اللام فيها وصلةٌ إضافيةٌ فقطعت حيث تقطع الإضافة في الوجود، وتوضيح ذلك أن هذا الفريق من المنافقين قطعوا وصل السيئة بالحسنة فجعلوا الحسنة من عند الله، وجعلوا السيئة من عند الرسول فغايروا بين الاثنين بعدم إسنادهما إلى الله مع أنه قد أسندهما إليه، فلمّا قطعوهما في الوجود كانوا قاطعين لما أمر الله به أن يوصل، فقطع لام وصلهم في الرسم علامة لذلك، يضاف إلى ذلك أنهم لما قطعوا وصل السيئة بالحسنة فأراد الله أن يقطع وصلهم بالمؤمنين فقطع اللام علامة لذلك، وأما موضع الكهف الذي يقول الله (Y) فيه: (مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا] فمن الملاحظ في هذه الآية أنهم ينكرون بزعمهم أن يكون لهم موعد فقطعوا كل ما ينجيهم منه

(1) آل عمران: 192.
(2) غافر: 18.
(3) الليل: 19.

بقطعهم إحصاء الكتاب لأعمالهم، فقطعت لام الوصل دلالة على قطعهم الموعد بزعمهم دلالة على قطعهم إحصاء الكتاب لأعمالهم، وقد علق الزركشي على سر القطع في هذه الآية فقال: "وهؤلاء قطعوا بزعمهم وصل جعل الموعد لهم بوصل إحصاء الكتاب وعدم مغادرته لشيءٍ من أعمالهم في إضافتها إلى الله فلذلك ينكرون على الكتاب في الآخرة ودليل ذلك ظاهرٌ من سياق خبرهم في تلك الآيات من الكهف "[1]، وأما موضع الفرقان الذي يقول الله (Y) فيه: (وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الأَسْوَاقِ] فقد قطع اللام في هذه الآية؛ لأنهم قطعوا وصل الرسالة بسبب بشريته في أكل الطعام الذي جعله الله سمة في كل البشر، فقطعوا قولهم ليزول عن اعتقادهم أنه رسولٌ، فقطع اللام في الرسم علامة لذلك، وقد ذكر الزركشي علة ذلك فقال: "فقطعوا وصل الرسالة لأكل الطعام فأنكروا فقطعوا قولهم هذا ليزول عن اعتقادهم أنه رسول، فقطع اللام علامة لذلك "[2]، وأما موضع المعارج الذي يقول الله (Y) فيه: (فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ۝] فلعل قطع اللام في هذه الآية راجعٌ إلى أنهم تفرقوا جماعات عن محمدٍ (ρ) وقطعوا وصل قلوبهم به فقطع الله وصل طمعهم في دخول الجنة، ومن ثم قطعت اللام علامة لذلك، وقد بين الزركشي وجه الدلالة في ذلك فقال: "هؤلاء الكفار تفرقوا جماعات مختلفة كما يدل عليه (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ] قطعوا وصلهم في قلوبهم بمحمدٍ (ρ) فقطع الله طمعهم في دخول الجنة ولذلك قطعت اللام علامة عليه "[3]

الكلمة التاسعة: (إن) مكسورة الهمزة مخففة النون مع (لم) وهي **قسمان:**

(1) البرهان /421/1.

(2) البرهان /421/1.

(3) البرهان /421/1.

القسم الأول: اتفقت المصاحف على وصله وذلك في موضعٍ واحدٍ هو قول الله تعالى: (فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ][1].

القسم الثاني: اتفقت المصاحف على قطعه وذلك في غير الموضع السابق[2] نحو قوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ][3]

علة الوصل والقطع ودلالة ذلك

بالنظر في هذا الأسلوب يتبين أنه مكونٌ من أداتين: الأولى (إن) الشرطية، وهي تجزم فعلين، وهي السابقة، والثانية: (لم)، وهي تجزم فعلاً واحداً، وهي المتأخرة، ولكي أستطيع أن أبين لم فصلت (إن) الشرطية عن (لم) فلابد من النظر في آيتين،واحدة من مواضع القطع، مع النظر أيضاً في موضع الوصل، وبخاصة إلى الجواب في آية هود، وكذلك النظر في الآية التي تشابهها وهي قوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ][4]، والذي يتأمل في الآيتين يجد العجب العجاب؛ لأنه يجد آية هود موصولة، ويجد آية القصص مقطوعة فما السر من وراء ذلك ؟لكن الأمر يتضح كثيراً بالنظر إلى الجواب في الآيتين، فإذا ما دُقق النظر في جواب آية هود التي وُصِل فيها الحرفان والتي يقول الله فيها: (فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ] تبين أن الجواب المترتب على الشرط بالفاء متعلق بأمرٍ علويٍ خفيٍ عنا لا يطلع عليه أحدٌ فناسبه إخفاء النون علامة لذلك، فنزول القرآن أمرٌ غيبيٌ لا يعلمه إلا الله، وهذا بخلاف آية القصص التي يقول الله في الجواب المترتب على الشرط بالفاء أيضاً كسابقتها:

---

(1) هود: 14.

(2) ينظر: النشر /465/1.

(3) القصص: 50.

(4) القصص: 50.

(فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ]، وعند تدقيق النظر في هذا الجواب يتبين أنه متعلقٌ بأمرٍ سفليٍ ظاهرٍ هو اتباع الهوى فناسبه إظهار النون علامة لذلك، وكذلك الأمر في كل ما شابه ذلك، ولينسحب النظر إلى آية البقرة لكن ليس إلى الجواب فحسب، بل إلى الجواب والشرط معاً فتقرأ الآية فيتبين أن الله يقول فيها: (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ] ففي هذه الآيات يتحداهم الله (Y) فيطلب منهم أن يأتوا بسورة من مثل القرآن، وأن يدعوا شهداءهم من دون الله لذلك، ولا ريب أن هذا أمرٌ ظاهرٌ، ثم يؤكد أنهم لن يستطيعوا أن يفعلوا، ولا ريب أن عدم فعلهم ظاهرٌ أيضاً، فأظهر النون علامة لذلك، وعليه يقاس كل مقطوع من هذا النوع فستجده منقاساً إن شاء الله، وقد علق الزركشي على المقطوع والموصول من هذا النوع فقال: (فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُ] فرد في القصص ثابت النون وفي هود: (فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ] فرد بغير نون أظهر حرف الشرط في الأول؛ لأن جوابه المترتب عليه بالفاء هو: (فاعلم] متعلق بشيءٍ ملكوتي ظاهر سفلي وهو اتباعهم أهواءهم، وأخفى في الثاني؛ لأن جوابه المترتب عليه بالفاء هو علمٌ متعلق بشيءٍ ملكوتي خفيٌ علويٌ، وهو أنزال القرآن بالعلم والتوحيد "[1] وهذا دليلٌ آخر على حتمية التمسك برسم المصحف.

الكلمة العاشرة: (إن) مكسورة الهمزة مشددة النون المتصلة ب(ما) وهي **ثلاثة أقسام :**

(1) البرهان /426/1.

القسم الأول: اتفقت المصاحف على قطع (إن) عن (ما[1]) في موضعٍ واحدٍ فقط هو قول الله تعالى: (إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآَتٍ][2]

القسم الثاني: اختلفت المصاحف فيه فرسم في بعضها موصولاً، ورسم في بعضها مقطوعاً، وذلك في موضعٍ واحدٍ هو قوله تعالى: (إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ

(1) ينظر: النشر /1/464.

(2) الأنعام: 134.

] [1]، والوصل فيه أشهر وأقوى[2]، وهو الذي عليه العمل.

القسم الثالث: اتفقت المصاحف على وصله، وذلك فيما عدا **القسم الأول والثاني** نحو: قوله تعالى: (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ][3]، وقوله: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ] [4] وقوله: (إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ] [5] وقوله: (إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ] [6]

علة القطع والوصل في هذا النوع ودلالة ذلك

من الملاحظ أن هذه الكلمة وردت في مواضعها موصولة، بينما لم ترد مقطوعةً إلا في موضعٍ واحدٍ، واُخْتُلِف في موضع النحل، ولا بد لذلك من دلالة فما السر من وراء القطع والوصل في هذا النوع، وإن الذي يدقق النظر في موضع القطع ليجد أن (ما) في الأصل تقع على ما يفيد العموم، فإن كان في هذا العموم تفصيلٌ فهي مفصولة عن (إن)، وإن وقعت على عمومٍ غير مفصلٍ فهي موصولة ب(إن)، ولكي يكون الأمر أكثرَ وضوحاً فلا بد من النظر في موضع القطع وبخاصة الآيات التي قبل الآية المذكورة فإنه يتبين أن الله (Y) فيها يخاطب الإنس والجن معاً، ولا شك أن فيهم الخير والشر فقال لهم رب العزة –جل وعلا –: (إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآَتٍ]، فما في هذه الآية تقع على وعدٍ ووعيدٍ والوعد للخير والوعيد للشر، فهي بذلك تقع على متنوعٍ مفصلٍ، ومن ثم قطعت (ما) عن (إن)

(1) النحل: 95.

(2) ينظر: نهاية القول المفيد ص289 وغاية المريد ص253.

(3) النساء: 171.

(4) الحجرات: 10.

(5) النساء: 171.

(6) الذاريات: 5.

في الرسم علامة لذلك، وعلى هذا فإن القاعدة التي يمكن أن تقال بهذا الصدد هي:

إذا كانت (ما) تقع على متنوعٍ مفصلٍ كان القطع، وإذا لم تقع على متنوعٍ كان الوصل، وفي هذا يقول الزركشي: "لأن حرف ما هنا وقع على مفصلٍ، فمنه خيرٌ موعودٌ به لأهل الخير، ومنه شرٌ موعودٌ به لأهل الشر، فمعنى ما مفصول في الوجود والعلم "[1]، وإنما اختلف الرسام في موضع النحل بحسب نظرهم إلى (ما)، فالذي نظر إلى أن ما عند الله كثيرٌ ومتنوعٌ فصل لذلك، والذي نظر إلى أن ما عند الله شيءٌ واحدٌ –وإن كان متنوع –فهو وعدٌ من الله بالخير وصل لذلك.

الكلمة الحادية عشرة: (من) الجارة المتصلة ب(ما) الموصولة وهي ثلاثة أقسام:

القسم الأول: اتفقت المصاحف على قطع (من) عن (ما) الموصولة في موضعٍ واحدٍ هو قول الله تعالى: (فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ][2].

القسم الثاني: اختلفت المصاحف فيه فرسم في بعضها مقطوعاً، ورسم في بعضها موصولاً، وذلك في موضعين:

الموضع الأول: قوله تعالى: (هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ][3] لكن ابن الجزري عده مقطوعاً[4]

(1) البرهان /417/1.

(2) النساء: 25.

(3) الرُّوم: 28.

(4) ينظر: النشر /465/1.

الموضع الثاني: (وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ][1]، والعمل فيهما على القطع [2]

القسم الثالث: اتفقت المصاحف على وصله وذلك فيما عدا المواضع الثلاثة المذكورة في القسمين السابقين نحو قوله تعالى: (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ][3]، وقوله: (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا][4]، وقوله: (وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ][5]، وكل ما شابه ذلك مع مراعات أن (من) إذا جرت اسماً ظاهراً فقد اتفقت المصاحف على قطع (من) عن مجرورها مطلقاً نحو قوله تعالى: (أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ] [6]، وقوله: وقوله: (وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ] [7]، وقوله: (خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ][8]، وكل ما شابه ذلك.

علة القطع والوصل في هذه المواضع ودلالة ذلك

إن الموضع الذي اختلفت المصاحف في وصله وقطعه الراجح فيه القطع، ومن ثم جعل الزركشي مواضع القطع ثلاثةً، لكن وجد في غير هذه المواضع (من) وُصِلت ب(ما) فما سر القطع في مواضع والوصل في مواضع أخرى؟

إن الملاحظة الدقيقة لتكشف عن معنى (ما) في مواضع القطع، حيث يبرز سبب القطع في هذه المواضع إلى أن (ما) تعود على مقسمٍ في الوجود بأقسامٍ

---

(1) المنافقون: 10.

(2) ينظر: غاية المريد ص254.

(3) البقرة: 3.

(4) البقرة: 23.

(5) النور: 33.

(6) المؤمنون: 55.

(7) النور: 33.

(8) الطَّارق: 6.

منفصلة ليست متساوية في الأحكام، وعليه فإذا وقع التسليم بأن (ما) تعود على مقسم مفصل في الوجود غير متساوٍ في الأحكام فإن القطع يؤكد ذلك، وتوضيح ذلك من خلال آيات القطع أنه بالنظر إلى الآية الأولى والثانية نجد أن الكلمة المقصودة فيهما (مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ]، والملك غير محددٍ في الآيتين، فالإنسان قد يكون تحت يديه أشياء كثيرةٌ ومتنوعةٌ، وكذلك الأمر في الآية الثالثة حيث إن الأمر فيها بالإنفاق من كل ما هو متنوع، وهذا لا يتحقق في الآيات التي كتبت بالوصل، وقد علق الزركشي على هذا فقال: "وحرف ما في هذه كلها مقسمٌ في الوجود بأقسام منفصلة غير متساوية في الأحكام، وهي بخلاف قوله: (مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ]، فإنها وإن كان تحتها أقسام كثيرة فهي غير مختلفة في وصفها بكتاب أيديهم فهو نوعٌ واحدٌ يقال على معنى واحد من تلك الجهة هو في إفراده بالسوية "[1]، وهذا الذي أشار إليه الزركشي لا تجده في قول الله تعالى: (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ] [2]، ومن ثم فإن القاعدة التي يمكن أن تقال في هذا الصدد هي:

إذا كانت (ما) تعود على مقسمٍ مفصلٍ في الوجود فإنها تقطع عن (من) كالآيات الثلاث، وإن كانت تعود على غير متنوع ولا مختلف فليس فيها إلا الوصل كما حدث في مواضعه.

الكلمة الثانية عشرة: (كل) مع (ما) وهي ثلاثة أقسام:

القسم الأول: اتفقت المصاحف على قطع (كل) عن (ما) في موضعٍ واحدٍ[3] هو قول الله –تعالى –: (وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ] [1]

(1) البرهان /423/1.

(2) آل عمران: 92.

(3) ينظر: غاية المريد ص254.

القسم الثاني: اختلفت المصاحف فيه فرسم في بعضها مقطوعاً، ورسم في بعضها موصولاً، وذلك في أربعة مواضع[2]، قوله –تعالى –: (كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا] [3]، وقوله (كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا] [4]، وقوله (كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ] [5]، وقوله (كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ] [6]

ولكن العمل على القطع في موضعي النساء والمؤمنون، وعلى الوصل في موضعي الأعراف والمُلْك [7].

القسم الثالث: اتفقت المصاحف على وصله، وذلك فيما عدا المواضع الخمسة المذكورة في القسمين السابقين نحو قوله –تعالى –: (أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ] [8]، وقوله: (كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ] [9]، وقوله: (كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ] [10].

علة القطع والوصل ودلالة ذلك

---

(1) إبراهيم: 34.

(2) ينظر: غاية المريد ص255.

(3) النساء: 91.

(4) الأعراف: 38.

(5) المؤمنون: 44.

(6) الملك: 8.

(7) ينظر: النشر/465/1، غاية المريد ص255.

(8) البقرة: 87.

(9) آل عمران: 37.

(10) المائدة: 64.

بالنظر إلى هذه الكلمة يتبين أنها وردت في القرآن الكريم في مواضع مقطوعة، بينما وردت في مواضع أخرى موصولة فلم كان هذا؟ وهل ثمت فرقٌ بين المعنى في الوصل في مواضعه والقطع في مواضعه ؟

ولكي يمكن الإجابة عن هذين السؤالين فلا بد من النظر في مواضع القطع، وليكن موضع النساء الذي يقول الله (Y) فيه: (كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا] [1] فإنه يتبين أن الفتنة التي ردوا إليها وردت معرفة بلا قيد فربما أراد بها جنس الفتن، وعلى هذا فهي متنوعة، ومن ثم فصل في الرسم لهذا السبب، وإني لأستأنس بقول الزركشي الذي يقول معلقاً على هذا: "فما ردوا إليه ليس شيئاً واحداً في الوجود بل أنواع مختلفة في الوجود وصفة مردهم ليست واحدة بل متنوعة فانفصل ما؛ لأنه لعموم شيءٍ مفصلٍ في الوجود"[2]، فإذا ما دقق النظر إلى سورة إبراهيم تبين أن (ما) فيها تقع على متنوعٍ أيضاً، والذي يدل على ذلك أن الله (Y) يقول في هذه الآية: (وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا]، فَ(ما) في هذه الآية تقع على متنوعٍ أيضاً؛ لأن النعمة وإن كانت واحدة إلا أنها في نفسها نعمٌ كثيرةٌ، وهذه النعم مفصولةٌ مفصلةٌ في الوجود، ومن ثم فصل (ما) عن (كل) في الرسم حتى يحدث التواؤم والدلالة المرجوة من وراء ذلك، وقد علق الزركشي على هذا فقال: "فحرف ما واقع على أنواع مفصلة في الوجود "[3] وأما التي في سورة المؤمنون فقول الله تعالى: (ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ]

(1) النساء: 91.

(2) البرهان /1/417.

(3) البرهان /1/417.

وبالنظر في هذه الآية يتبين أن الله (Y) أرسل رسلاً كثيرةً ومتتابعةً، هذه الرسل لم ترسل إلى أمة واحدة بل إلى أممٍ شتى، ولعل التنكير في لفظ (أمة)يوحي ويدل على التنوع، فالأمم المرسل إليها مختلفةٌ في الوجود، فقطع (ما) عن (كل) يدل على أن (ما) واقعةٌ على مفصلٍ في الوجود فقطعت (ما) لتفصله، ولا ريب أن هناك فرقاً بين الدلالتين، ولأجل هذا التنوع الذي أفادته (ما) قطع في الرسم فرقاً بين الدلالتين، وقد علق الزركشي على هذا الموضع فقال: "وفي قد أفلح: (كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ]، والأمم مختلفة في الوجود، فحرف ما وقع على تفاصيلٍ موجودة لتفصل، وهذا بخلاف قوله: (أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ] فإن هؤلاء هم بنو إسرائيل أمة واحدة بدليل قوله: (فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ] والمخاطبون على عهد النبي (ρ) لم يقتلوا الأنبياء إنما باشره أباؤهم لكن مذهبهم في ذلك واحدٌ فحرف ما إنما يشمل تفاصيل الزمان وهو تفصيل لا مفصل له في الوجود إلا بالفرد والتوهم لا بالحس فوصلت كل لاتصال الأزمنة في الوجود وتلازم أفرادها المتوهمة، وكذلك: (كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا] هذا موصول؛ لأن حرف ما جاء لتعميم الأزمنة فلا تفصيل فيها في الوجود وما رزقوا هو غير مختلف لقوله تعالى: (وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا]"[1] وبهذه المقارنة التي عقدها الزركشي بين (ما) المقطوعة عن (كل) والموصولة بها يكون الأمر قد ازداد وضوحاً، وبهذا يتبين أنما ذكره ابن قتيبة من أن (كلما) إذا كانت للشرط وصلت[2] ليس صحيحاً؛ لأنها قطعت في سورة إبراهيم وليست شرطية، وقطعت في سورتي النساء والمؤمنون وهي شرطية،

(1) البرهان /417/1.

(2) ينظر: أدب الكاتب /أبو محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة ص234،235/تح: محمد الدالي /مؤسسة الرسالة.

وعليه فإن ما قاله ليس مترتباً على الشرط، وهذه الدلالة التي استفيدت من قطع (ما) عن (كل) في مواضع القطع ومواضع الوصل لولا القطع في هذه المواضع والوصل فيما عداها ما استفيد هذا المعنى الذي دل على التنوع في (ما) من عدمه، وهذا يؤكد ضرورة التمسك بالرسم المصحفي في كتابة القرآن الكريم حتى لا تضيع أسمى معاني القرآن الذي تكفل الله (Y) بحفظه.

الكلمة الثالثة عشرة: (في) مع (ما) الموصولة، وقد اختلف العلماء فيها على خمسة مذاهب:

المذهب الأول: وهو للإمام ابن الجزري، وهي في هذا **المذهب قسمان** :

القسم الأول: القطع بلا خلاف في المواضع الأحد عشر الآتية: قوله تعالى: (فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ] [1]، وقوله: (وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آَتَاكُمْ آَتَاكُمْ] [2]، وقوله: (لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آَتَاكُمْ] [3]وقوله: (قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ] [4] وقوله: (وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ] [5] وقوله: (لَمَسَّكُمْ فِي فِي مَا أَفَضْتُمْ] [6] وقوله: (أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَاهُنَا آَمِنِينَ] [7] وقوله: (فِي مَا فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ] [8] وقوله: (فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ] [1] وقوله: (فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ] [2] وقوله: (فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ] [3].

---

(1) البقرة: 1240.

(2) المائدة: 48.

(3) الأنعام: 165.

(4) الأنعام: 145.

(5) الأنبياء: 102.

(6) النور: 14.

(7) الشعراء: 146.

(8) الرُّوم: 28.

القسم الثاني: الوصل بلا خلاف وذلك فيما عدا المواضع الأحد عشر المذكورة نحو قوله –تعالى –: (لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ] [4]، وقوله: (فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ] [5]، وقوله: (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ][6]، وهذا المذهب هو الذي عليه العمل [7]، ويؤخذ من كلام الإمام ابن الجزري في المقدمة الجزرية حيث قال:

خلفتموني واشتروا فيما اقطعا ** أوحي أفضتم اشتهت يبلو معاً

ثاني فعلن وقعت روم كلا ** تنزيل شعراء وغيرها صلا[8].

المذهب الثاني: وهو للإمام ابن الجزري أيضاً حيث استثنى المواضع العشرة عدا موضع الشعراء، وذكر فيها الخلاف وصرح به في النشر، ثم قال: والأكثرون على فصلها، وما عدا الأحد عشر موضعاً فموصول اتفاقاً كالمذهب السابق.

المذهب الثالث: وهو للإمام أبي داود سليمان بن نجاح، وهي عنده ثلاثة أقسام:

القسم الأول: القطع بلا خلاف في موضعي الأنبياء والشعراء.

القسم الثاني: القطع بالخلاف في التسعة الباقية.

القسم الثالث: الوصل بلا خلاف فيما عدا الأحد عشر موضعاً.

المذهب الرابع: وهو لأبي عمرو الداني، وهي عنده على قسمين:

---

(1) الزُّمر:3.

(2) الزُّمر:46.

(3) الواقعة:61.

(4) البقرة: 213.

(5) البقرة: 234.

(6) الأنفال: 68.

(7) ينظر: النشر/465/1، غاية المريد ص256

(8) ينظر: البرهان في تجويد القرآن/محمد الصادق قمحاوي ص93/مكتبة الإيمان بالمنصورة.

القسم الأول: القطع بالخلاف في الأحد عشر موضعاً.

القسم الثاني: الوصل بلا خلاف فيما عدا ذلك.

المذهب الخامس: وهو للإمام الشاطبي، وهي عنده قسمان:

القسم الأول: القطع بلا خلاف في موضع الشعراء.

القسم الثاني: الوصل بلا خلاف فيما عداه[1]

علة القطع في هذه المواضع والوصل فيما عداها ودلالة ذلك

من الملاحظ في هذه الكلمة أنها وردت في مواضع مقطوعة، بينما وردت موصولة في مواضع أخرى فما السر الكامن وراء القطع والوصل في هذه الكلمة؟، ولكي أستطيع إدراك سر هذا فلا بد من النظر في بعض مواضع القطع نظرة فاحصة أستطيع من خلالها التوصل إلى هذا السر، وليكن البدء بالنظر في الموضع الأول الذي في سورة البقرة، وهو قوله تعالى: (فَإِنْ خَرَجْنَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ][2]، وبالتأمل الدقيق في هذه الآية يمكن استنباط **ثلاثة** أشياء هي:

أن كلمة (معروف) منكرة، فهي تدل على العموم.

أن نفس الكلمة (معروف) جرت ب (من) التي تفيد التبعيض، وهي بذلك دلت على تجزأة المعروف.

أن (ما) بهذا تدل على متنوع مفصل في الوجود، ف(معروف) ليس منحصراً في شيءٍ معينٍ بل هو كثيرٌ ومتنوعٌ، وفي هذا يقول الزركشي: "وذلك لأن ما يقع على فردٍ واحدٍ من أنواع ينفصل بها المعروف في الوجود، وعلى البدلية أو الجمع يدل على ذلك تنكيره المعروف ودخول حرف التبعيض عليه، فهو حسيٌ يقسم،

(1) ينظر هذه الآراء في: غاية المريد 256 : 257.

(2) البقرة: 240.

وحرف ما وقع على كل واحدٍ منهما على البدلية أو الجمع، وأما قوله: (فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ]، فهذا موصول؛ لأن ما واقعة على شيءٍ واحدٍ غير مفصل يدلك عليه وصفه بالمعروف"[1]، فقد استطاع الزركشي أن يقارن بين الآيتين مستدلاً في الأولى بتنكير كلمة (معروف) مع وجود الحرف (من) الدال على التبعيض، وليس هذا موجوداً في الثانية، ومن ثم كانت موصولة، فإذا ما أريد تطبيق هذا على آية أخرى من مواضع القطع، وهي قوله تعالى: (وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آَتَاكُمْ] ، ف(ما) هنا وما شابهها واقعةٌ على متنوعٍ؛ لأن الذي يؤتيه الله للإنسان متنوعٌ ولا حصر له، وكذلك ابتلاء الله للعباد، ومن ثم قطعت (ما)عن (في)، ثم إنه بالنظر إلى قوله –تعالى–: (وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ] يتبين أن مشتهيات الأنفس كثيرةٌ ومختلفةٌ، ومن ثم فإن (ما)في هذه الآية واقعة على مفصلٍ في الوجود، ولذلك كان القطع، وقد علق الزركشي على آية الأنبياء فقال: "وكذلك (فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ]، وهو مفصول؛ لأن شهوات الأنفس مختلفة أو مفصلةٌ في الوجود كذلك فتدبره في سائرها "[2]، والذي يدل على أن (ما) في هذه المواضع واقعة على مفصلٍ تدبر آية الشعراء وما بعدها حيث يقول الله (Y): (أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَاهُنَا آَمِنِينَ]، ثم يبين الله (Y) التفصيل في (ما فيقول: (فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ *وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ * وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ]، ومن ثم فما استنبط من قواعد بصدد هذا يعد سائغاً ومقبولاً، فالمفصل في الوجود مفصولٌ في الرسم، والذي يحدد هذا كله المعنى وليس النظر إلى اللفظ فقط.

(1) البرهان /1/419.

(2) البرهان /1/419.

الكلمة الرابعة عشرة: (أن) مفتوحة الهمزة مشددة النون مع (ما) الموصولة، وهي **ثلاثة** أقسام:

القسم الأول: اتفقت المصاحف على قطع (أن) عن (ما) في موضعين[1]، قول الله (Y): (وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ] [2]، وقوله: (وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ] [3]

القسم الثاني: اختلفت المصاحف فيه فرسم في بعضها موصولاً، ورسم في بعضها مقطوعاً وذلك في موضعٍ واحدٍ هو قول الله –تبارك وتعالى –: (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ] [4]، والأرجح فيه الوصل[5]، وهو الذي عليه العمل.

القسم الثالث: اتفقت المصاحف على وصله وذلك فيما عدا المواضع الثلاثة المذكورة في القسمين السابقين نحو قوله تعالى: (فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ] [6]، وكل ما شابه ذلك.

علة القطع في هذين الموضعين والوصل فيما عداهما ودلالة ذلك.

من الملاحظ أن هذه الكلمة وردت مقطوعة في هذين الموضعين، بينما وردت موصولة فيما عداهما، ولا بد من وجود سرٍ من وراء القطع والوصل في هذه الكلمة، وبالنظر في الآيتين اللتين وردت فيهما الكلمة مقطوعة يتبين أن (ما) فيهما راجعةٌ إلى المدعو إليه من دون الله، ولا وصل بينه وبين مَن يدعو إليه، ومن ثم فهو مقطوعٌ في الوجود مقطوعٌ في ما بعد الوجود؛ ولذلك فصل في الرسم لهذا

(1) ينظر: غاية المريد ص257.

(2) الحج: 62.

(3) لقمان: 30.

(4) الأنفال: 41.

(5) ينظر: النشر /464/1، غاية المريد ص258.

(6) المائدة: 92.

السبب، يضاف إلى هذا أنما يُدعى إليه من دون الله مختلف ومتنوع، وقد أشار الزركشي إلى هذا فقال: "وقع الفصل عن حرف التوكيد إذ ليس لدعوى غير الله وصلٌ في الوجود إنما وصلها في العدم والنفي بدليل قوله تعالى عن المؤمن: (أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآَخِرَةِ] فوصل أنما في النفي وفصل في الإثبات لانفصاله عن دعوة الحق"[1]، ولعل اختلافهم في آية الأنفال راجعٌ إلى أن من نظر إلى تنوع الغنائم قطع، ومن وصل نظر إلى كونها شيئاً واحداً، وهو الأرجح؛ لأنه يندرج تحت ما يسمى غنيمة، وعلى هذا فإن القاعدة التي يمكن أن تقال بهذا الصدد هي:

النظر إلى القطع والوصل في الوجود، فإن كان موصولاً وصل، وإن كان مفصولاً فصل، يضاف إلى هذا أن (ما) إذا كانت كافة وصلت مطلقاً، وإذا كانت موصولة فإنها لا تقطع إلا في الموضعين المذكورين، كما أنه يتأكد في كل هذا النظر إلى المعنى.

(1) البرهان /1/416.

الكلمة الخامسة عشرة: (أن) مفتوحة الهمزة ساكنة النون مع (لا) النافية، وهي **ثلاثة** أقسام:

القسم الأول: اتفقت المصاحف على قطع (أن) عن (لا) في عشرة مواضع[1]:

قول الله (Y): (أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ] [2]وقوله: (أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ] [3]وقوله: (أَنْ لَا مَلْجَأَ] [4]وقوله: (وَأَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ هُوَ][5]وقوله: (أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ] [6]و قوله: (وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا] [7]وقوله: (أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آَدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ] [8] وقوله: (وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ إِنِّي آَتِيكُمْ بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ] [9] وقوله: (يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا] [10]وقوله:][10]وقوله: (أَنْ لَا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مِسْكِينٌ] [11]

(1) ينظر: أحكام التجويد والتلاوة/محمد بن رأفت بن زلط،97، مؤسسة قرطبة، الأولى، سنة 1427هـ/2006م وأحكام قراءة القرآن الكريم /محمود خليل الحصري،267، ضبطه وعلق عليه /محمد طلحة بلال، المكتبة المكية، ط/الرابعة، سنة 1999 والملخص المفيد في علم التجويد/محمد أحمد معبد 128، دار السلام، ط 11 سنة 1430هـ/2009م.

(2) الأعراف: 105.

(3) الأعراف: 169.

(4) التوبة: 118.

(5) هود: 14.

(6) هود: 26.

(7) الحج:26 .

(8) يس: 60.

(9) الدُخان: 19.

(10) الممتحنة:12 .

(11) القلم:24 .

القسم الثاني: اختلفت المصاحف فيه، فرسم في أكثرها مقطوعاً، ورسم في بعضها موصولاً وذلك في موضع واحدٍ هو قوله –تعالى –: (وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ] (1) والمختار فيه القطع وعليه العمل (2)

القسم الثالث: اتفقت المصاحف على وصله وذلك فيما عدا الأحد عشر موضعاً المذكورة في القسمين السابقين نحو قوله –تعالى –: (أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ] (3) وقوله: (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا] (4)، وقوله: (إِذْ جَاءَتْهُمُ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ](5)، وقوله: (وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ] (6)،

(1) الأنبياء: 87.

(2) ينظر: غاية المريد ص259.

(3) هود: .2.

(4) طه: 89 ض.

(5) فصِّلت: 14.

(6) الحديد: 10.

وغير ذلك في القرآن كثيرٌ [1].

علة القطع في هذه المواضع والوصل فيما عداها ودلالة ذلك

بالنظر إلى هذه الكلمة يتبين أنها جاءت في مواضع مقطوعة، وجاءت في مواضع أخرى موصولة، وإذا كان الأمر كذلك فلا بد من وجود حكمة علمها الرسام، وخفيت عنا، إلا أننا نحاول أن نتلمس بعض هذه الحكم الكامنة من وراء القطع في مواضع والوصل في مواضع أخرى، والذي يمكن أن يقال بصدد هذا هو:

- تقطع (أن) عن (لا) فرقاً بين قول الله (Y) وقول البشر، فما يقوله الله (Y) مسلمٌ يجب أن يطاع، ولا يخالف، وهذا بخلاف ما يقوله أحد البشر فإنه قد يكون صحيحاً، وقد لا يكون، ومن ثم فإنه ليس بالضرورة أن يطاع، وهذا نجده واضحاً في آية الدخان التي يقول الله (Y) فيها: (وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ] [2]، فالعلو في هذه الآية منسوبٌ إلى الله، وهذا بخلاف آية النمل التي يقول الله (Y) فيها على لسان سيدنا سليمان –عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة وأزكى السلام –: (أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ] [3]، فالعلو في هذه الآية منسوبٌ إلى سليمان.

- تكتب (أن) مقطوعة عن (لا) النافية إذا ثبت في الوجود صحة القضية وتلازمها وتوكيدها، ولا ريب أن هذه القضايا المتحدث عنها في الآيات ثابتة ومؤكدة لا ينكرها الوجود، فالواقع يقتضي التسليم بكل قضية من هذه القضايا، والواقع يوجب على موسى أن لا يقول على الله إلا الحق، كما أنه يوجب على غيره أيضاً كما في الآية الثانية، ومن المسلم به أن الملجأ لا يكون إلا إلى الله، وأن العبادة لا تكون إلا لله وحده لا شريك له، وكذلك يؤكد الواقع عدم وقوع

(1) ينظر هذه المواضع في النشر /464/1.

(2) الدُخان: 19.

(3) النمل: 31 .

الإشراك بالله من إبراهيم (υ) ولا من غيره، كما أن القرآن يحكي على لسان مَن يريدون جمع الحصاد بشرط عدم دخول المساكين، وهكذا نجد التسليم واقعاً في باقي الآيات، وقد علق الزركشي على هذا فقال: "ومن ذلك كل ما في القرآن (أن لا) فهو موصول إلا عشرة مواضع فهي مفصولة تكتب النون فيها باتفاق وذلك حيث ظهر في الوجود صحة توكيد القضية ولزومها "[1]، ويفهم من هذا أن (أن) توصل ب(لا) النافية فيما عدا ذلك، أي فيما لم يكن لازماً ولا مؤكداً، فكأن النون ظهرت لظهور القضية المتحدث عنها، بينما خفيت لخفاء القضية المتحدث عنها.

الكلمة السادسة عشرة: (أن) مفتوحة الهمزة ساكنة النون مع (لن) وهي **ثلاثة أقسام:**

القسم الأول: اتفقت المصاحف على وصل (أن) ب(لن)، وذلك في موضعين: قوله –تعالى –: (أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا] [2]، وقوله: (أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ][3].

القسم الثاني: اختلفت المصاحف فيه فرسم في بعضها مقطوعا، ورسم في بعضها موصولاً وذلك في موضعٍ واحدٍ هو قول الله –تبارك وتعالى –:(عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ] [4]، ولكن المشهور فيه القطع، وعليه العمل [5].

(1) البرهان /427/1.
(2) الكهف: 48.
(3) القيامة: 3.
(4) المزمل: 20.
(5) ينظر: غاية المريد ص260.

القسم الثالث: اتفقت المصاحف على قطعه، وذلك فيما عدا المواضع الثلاثة المذكورة في القسمين السابقين[1] نحو قوله –تعالى –: (أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ][2]، وقوله: (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا] [3]، وقوله: (أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ] [4]، وكل ما شابه ذلك.

علة القطع والوصل ودلالة ذلك

لعل الفصل واضحٌ، أما الوصل في موضعيه ففي سقوط النون دليلٌ على أن ما ادعوه باطلٌ وفيه كذبٌ على الله (Y)، ويؤكد الزركشي هذا فيقول: "سقطت النون منهما في الخط تنبيهاً على أن ما زعموا وحسبوا هو باطلٌ في الوجود، وحكم ما ليس بمعلوم نسبوه إلى الحي القيوم فأدغم حرف توكيدهم الكاذب في حرف النفي السالب هو بخلاف قوله: (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا]، فهؤلاء لم ينسبوا ذلك لفاعل إذ ركب الفعل لما لم يسم فاعله، وأقيموا فيه مقام الفاعل، فعدم بعثهم تصوروه من أنفسهم، وحكموا به عليها توهماً، فهو كاذبٌ من حيث حكموا به على مستقبل الآخرة،ولكونه حقاً بالنسبة إلى دار الدنيا الظاهرة ثبت التوكيد ظاهراً، وأدغم في حرف النفي من حيث الفعل المستقبل الذي هو فيه كاذب"[5]، وعليه فإنه فإنه يمكن أن يقال إن القاعدة المستنبطة في قطع (أن) عن (لن) ووصلها بها هي:

- إذا كان الفعل الواقع بعد (لن) متعلقاً بشيءٍ ظاهرٍ قطعت عنها، وإذا كان متعلقاً بشيءٍ باطلٍ أو خفيٍ أدغمت ووصلت.

---

(1) ينظر:النشر /465/1.

(2) الفتح: 12.

(3) التغابن: 7.

(4) البلد: 5.

(5) البرهان /425/1.

الكلمة السابعة عشرة: (بئس) مع (ما) وهي **ثلاثة أقسام:**

القسم الأول: اتفقت المصاحف على وصل (بئس) ب(ما) وذلك في موضعٍ واحدٍ هو قول الله –تبارك وتعالى–: (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ] [1].

القسم الثاني: اختلفت فيه المصاحف، فرسم في بعضها مقطوعاً، ورسم في بعضها موصولاً وذلك في موضعين: قول الله (Y): (قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ] [2]، وقوله –تعالى –: (قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي] [3]، والعمل فيهما على الوصل، ولقد ذكر الإمام ابن الجزري الوصل باتفاق في موضع الأعراف، لكن صاحب مورد الظمآن ذكر فيه الخلاف عن أبي داود سليمان بن نجاح حيث قال: فصلٌ وقل بالوصل بئسما اشتروا عن أبي عمرو في الأعراف رووا: وخلفه لابن نجاح رسما.....وعنهما كذاك في قل بئسما فأثبت الوصل قولاً واحداً فيما جاور (اشتروا)، وأثبت الخلاف فيما جاء بعد (قال) أو (قل) بالبقرة والأعراف [4]، وكذلك أشار إلى ذلك صاحب لآلئ البيان بقوله: وبئسما اشتروا فصل والخلف في. ...خلفتموني مع يأمركم قفي.

القسم الثالث: اتفقت المصاحف على قطعه وذلك في ستة مواضع: قوله –تعالى –: (فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ] [5]، وقوله: (وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ] [6]. وقوله: (لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ] [7]وقوله: (لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ

(1) البقرة: 90.

(2) البقرة: 93.

(3) الأعراف: 150.

(4) ينظر: غاية المريد ص261.

(5) آل عمران: 187.

(6) البقرة: 102.

(7) المائدة: 62.

][1]وقوله: (لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ] [2]وقوله: (لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ][3].

علة القطع والوصل ودلالة ذلك

من الملاحظ في هذه الكلمة أنها وردت مقطوعة في بعض المواضع، بينما وردت في البعض الآخر موصولة، ويبدو لي أن المواضع المختلف فيها الراجح فيها الوصل، وهذا هو الصحيح، وليس ما يقوله الزركشي من أن المواضع كلها مفصولة إلا آيتي البقرة وهما: قوله –تعالى–: (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ] [4]، وقوله: (قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ] [5]، وقوله: وقوله: (قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي] [6]، ويبدو أنه خطأ من النساخ بدليل بدليل أنه يعلل لهذه المواضع على أنها موصولة لا مفصولة، وهذا هو الصحيح، وإن اختلف في بعضها فالأولى فيها الوصل؛ لأن (ما) فيها ليست راجعةً إلى مفصلٍ، وإنما هو شيءٌ واحدٌ يصح أن تؤل (ما) فيه بالمصدر، فيصح أن يقال: في قوله –تعالى–: (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ] بئس شراءهم، كما يصح أن يقال هذا أيضاً في قوله –تعالى–: (قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ] بئس أمركم، وكذلك في قوله –تعالى–: (قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي] بئس خلفكم، ولا يمكن أن يقال هذا التأويل في المفصول؛ لأن (ما) فيه تعود إلى متنوعٍ مقسمٍ في الوجود، وليتم تطبيق هذا على آية من الآيات التي فصلت فيها (ما) عن

(1) المائدة: 63.
(2) المائدة: 79.
(3) المائدة: 80.
(4) البقرة: 90.
(5) البقرة: 93.
(6) الأعراف: 150.

(بئس)، ولتكن هذه الآية هي قوله –تعالى–: (وَتَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ] [1]، وبالنظرة الفاحصة إلى (ما) في هذه الآية يتبين أنها راجعةٌ إلى شيءٍ مفصلٍ في الوجود هو مسارعتهم في الإثم، مسارعتهم في العدوان، مسارعتهم في أكل السحت، والله (Y) يريد أن يذم كل هذه الأشياء بهذا الأسلوب، فورد بقطع (ما) عن (بئس) دلالة على التنوع المفصل في الوجود، أضف إلى هذا الإيجاز الذي تميز به الأسلوب القرآني؛ لأن ورود الأسلوب بهذا الشكل أغنى عن ثلاث جمل كان لا بد من ذكرها في ذم هذه الأشياء، هذه الجمل هي:

بئس مسارعتهم في الإثم، بئس مسارعتهم في العدوان، بئس مسارعتهم في أكل السحت، فأغنى قطع (ما) عن (بئس) عن ذكر كل هذا، وقد علق الزركشي على هذا النوع من المقطوع والموصول فقال: "فحرف ما ليس فيه تفصيل؛ لأنه بمعنى واحدٌ في الوجود من جهة كونه باطلاً مذموماً على خلاف حال ما في المائدة: (وَتَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ] ، فحرف ما يشتمل على الأقسام الثلاثة التي ذكرت قبل، وكذلك: (لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ] حرف ما مفصول؛ لأنه يشمل ما بعده من الأقسام"[2]، وهذا إن دل فإنما يدل على براعة العرب الذين كتبوا هذه المصاحف، وإن الإنسان ليعجب أشد العجب من براعة هؤلاء الذين كانوا ينظرون إلى دلالات الحروف، والأعجب من ذلك أنه ربما كانت عندهم أصول في الكتابة لاتزال تخفى عنا حتى الآن، وهذا يدل دلالة واضحة على حتمية التمسك بالرسم

(1) المائدة: 62.

(2) البرهان /418/1.

المصحفي حتى ولو لم يمكن التوصل إلى علة من وراء هذا الرسم القرآني فربما جهلناها وعلموها هم.

الكلمة الثامنة عشرة: (أين) مع (ما) وهي **ثلاثة أقسام:**

القسم الأول: اتفقت المصاحف على وصل (أين) ب(ما) في موضعين: قوله –تعالى –: (فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ] [1]وقوله: (أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ][2].

القسم الثاني: اختلفت المصاحف فيه، فرسم في بعضها مقطوعاً، ورسم في بعضها موصولاً وذلك في ثلاثة مواضع: قوله –تعالى –: (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ][3]وقوله: (وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ] [4]، و قوله: (مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا][5] والعمل على الوصل في موضعي النساء والأحزاب، وعلى القطع في موضع الشعراء [6].

القسم الثالث: اتفقت المصاحف على قطعه وذلك فيما عدا المواضع الخمسة المذكورة في القسمين السابقين نحو قوله –تعالى –: (أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا] [7]، وقوله: (قَالُوا أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ] [8]، وقوله:

(1) البقرة: 115.

(2) النحل: 76.

(3) النساء: 78.

(4) الشعراء:92 .

(5) الأحزاب: 61.

(6) ينظر: غاية المريد ص262.

(7) البقرة: 148.

(8) الأعراف: 37.

(وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ] [1]، وقوله: (هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا][2]، وغير ذلك في القرآن كثيرٌ[3].

علة القطع والوصل ودلالة ذلك

هذه الكلمة وردت في القرآن الكريم على صورتين، ففي مواضع تأتي موصولة، وفي مواضع أخرى تأتي مقطوعة، ولا بد لذلك من قاعدة ودلالة، ويمكن أن يقال إن الوصل وقع فيما وصل؛ لأن (ما) ليست مختلفة الأقسام في الفعل الذي بعدها، وعليه فإنه يمكن أن يقال إن الفصل يقع إذا كانت (ما) مختلفة الأقسام في الوصف الذي بعدها، ولكي يتضح الأمر أكثر فلا بد من النظر في قول الله –تعالى–: (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ] ، فالكينونة واحدة، وصفة إدراك الموت أيضاً واحدة، وكذلك قوله –تعالى–: (أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ] ، أما قوله –تعالى–: (أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ] ، فالعبادة مختلفة ولها طرقٌ شتى، وكذلك قوله تعالى: (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ] ، فالكينونة هنا مختلفة، وقد علق الزركشي على هذا فقال: "ومنه أينما موصول إذا كانت ما غير مختلفة الأقسام في الفعل الذي بعدها مثل: (أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ] (فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا] (أَيْنَمَا ثُقِفُوا] (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ] فهذه كلها لم تخرج عن الأين الملكي، وهو متصلٌ حسا، ولم يختلف فيه الفعل الذي مع ما، وتفصل أين حيث تكون ما مختلفة الأقسام في الوصف الذي بعدها مثل: (أ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ] (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ] (أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ] "[4]، وما استنبط من الآيات القرآنية وتعليق الزركشي يدل على أن القاعدة المقررة قبل في

(1) الحديد: 4.

(2) المجادلة: 7.

(3) ينظر: هذا في النشر /464/1.

(4) البرهان /19/1.

غاية الدقة، والتي مفادها أن المفصل أو المفصول في الوجود مفصول في الرسم، وهذا بحسب المعنى الذي تدل عليه (ما)، كما هو واضح من خلال الآيات المذكورة في مواضع الفصل والوصل.

الخاتمة والنتائج

الحمد لله الذي تتم به الصالحات، والصلاة على سيدنا محمد مبلغ الرسالات وبعد:

فقد توصل البحث إلى عدة نتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

1- لعلم الرسم أهميةٌ كبرى في الدلالة.

2- يعد علم الرسم المصحفي سر من أسرار حفظ دلالات القرآن الكريم، ومن ثم فإنه لا يمكن التخلي عنه إلى الرسم الإملائي العادي؛ لأن هذا يعمل على ضياع كثير من أسرار القرآن الكريم ودلالاته.

3- تقطع (أن) عن (لا) إذا أمكن أن تأويل (أن) بالمخففة من الثقيلة، كما تقطع عنها أيضاً إذا كانت القضايا المتحدث عنها لازمةٌ ولا ينكرها الوجود، كما تقطع أيضاً إذا كانت الأمور المتحدث عنها مفروضة على البشر لله (Y).

4- تقطع (إن) الشرطية عن (ما) إذا كان جوابها مفصولاً مفصلاً في الوجود، كما تقطع عنها أيضاً إذا كان جوابها أمراً ظاهراً مرتباً على الشرط بالفاء، أو كان لها جوابان أحدهما مرتبٌ على الشرط بالفاء وهو أمرٌ ظاهرٌ كما في سورة الرعد.

5- توصل بها فيما عدا ذلك بأن كان جوابها أمراً خفياً أو كان غير مفصلٍ في الوجود.

6- تقطع (عن) عن (ما) إذا كانت (عن) تفيد المجاوزة ووقعت (ما) على ما يفيد العموم المتنوع الذي لا يتساوى في الوجود، وفي القطع هذا إيجاز أغنى عن التكرار.

7- تقطع (من) عن (ما) الموصولة إذا كانت (ما) الموصولة تعود على مقسمٍ في الوجود ليس متساوياً في الأحكام، كما يتأكد القطع بوجود (من) الدالة على التبعيض.

8- تقطع (أم) عن (من) إذا كانت (من) تدل على مقسمٍ في الوجود، كما يتأكد القطع إذا كانت الآية تقارن بين شيئين متضادين.

9- تقطع (أن) مفتوحة الهمزة ساكنة النون عن (لم) إذا كان الأمر المتحدث عنه متعلقاً بالذات الإلاهية، وكان أمراً مسلماً لا جدال فيه، كما تقطع أيضاً في قول البشر الكاذب تسجيلاً عليه إظهاراً لجهله كما في آية (البلد).

10- تقطع (إن) مكسورة الهمزة مخففة النون عن (لم) إذا كان جواب الشرط المترتب عليه بالفاء متعلقاً بأمرٍ سفليٍ ظاهرٍ،وتوصل بها إذا كان الجواب المرتب على الشرط بالفاء متعلقٍ بأمرٍ علويٍ خفيٍ عنا لا يطلع عليه أحدٌ إلا الله فيكون الوصل علامة لذلك.

11- تقطع (إن) مكسورة الهمزة مشددة النون عن (ما) الموصولة إذا كانت ما تعود على مفصل ومتنوع في الوجود، أما (ما) الكافة فمتصلة دائماً.

12- تقطع (أن) مفتوحة الهمزة مشددة النون عن (ما) الموصولة إذا افتقدت حلقة الوصل بين الداعي والمدعو إليه في الوجود، كما تقطع أيضاً إذا كانت (ما) تدل على متنوع، أما إذا كانت (ما) الكافة فهي متصلة بها على الإطلاق.

13- تقطع (حيث) عن (ما) في القرآن الكريم مطلقاً؛ لأن (ما) تعود على منكرٍ متنوعٍ يطلق على الزمان والمكان.

14- الخلاف المذكور في قطع (كل) عن (ما) ليس صحيحاً؛ لأن القطع لم يقع إلا في المواضع المذكورة في ثنايا البحث.

15- تقطع (كل) عن (ما) إذا كانت (ما) تدل على متنوعٍ سواء أكانت (كلما) شرطية أم لا.

16- ليس ما ذكره ابن قتيبة من أن كلما إذا كانت شرطية وصلت؛ لأن الآيات التي ورد فيها القطع تدحض قوله.

17- تقطع (بئس) عن (ما) إذا كانت (ما) تدل على مفصلٍ ومتنوعٍ في الوجود، ومن ثم فإن في القطع إيجاز.

18- تقطع (في) الجارة عن (ما) إذا كانت (ما) في سياقها تدل على متنوعٍ مفصلٍ في الوجود، ويتأكد هذا إذا وجد ما يدل على التجزئة.

19- تقطع (أين) عن (ما) إذا كانت ما مختلفة الأقسام في الوصف الذي بعدها.

20- تقطع (أن) مفتوحة الهمزة ساكنة النون عن (لن) الناصبة للفعل المضارع إذا كان الفعل الذي بعدها كذبٌ وباطلٌ.

21- تقطع (أن) عن (لو) في جميع مواضعها في القرآن الكريم؛ لأن الأفعال الواقعة بعدها أمورٌ مسلمةٌ يؤيدها العلم الرباني.

22- تقطع (كي) عن (لا) إذا كانت (لا) للنفي الكلي الذي ليس مقيداً بقيدٍ يجعله جزئياً.

23- تقطع (عن) عن (مَن) إذا كانت (مَن) تتناول معني كلياً وأفادت (عن) معنى المجاوزة.

24- تقطع (يوم) عن الضمير (هم) إذا كان بعد اليوم جملةً أضيف اليوم إليها، وكذلك يقع القطع إذا كان الحدث الواقع في اليوم مستغرقاً لجميع أجزائه.

25- تقطع (لام) الجر عن مجرورها تأكيداً لبعد الفعل الواقع بعدها عنهم سواء أكان الفعل بعيداً حقيقة أم كذباً بادعائهم.

26- كل ما ورد في المقطوع والموصول مختلف الدلالة يعد برهاناً قوياً على أن رسم المصحف بهذه الطريقة المحكمة إن لم يكن توقيفا من عند الله فقد كان بتوفيقه لصحابة رسول الله (ρ)

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

ثبتٌ بالمصادر والمراجع

1- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع /أبو شامة /تح: إبراهيم عطوة /ط: الحلبي.

2- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر /أحمد بن محمد البنا /تح: شعبان إسماعيل /ط:عالم الكتب –بيروت–ط: الأولى 1407هـ1987م.

3- الإتقان في علوم القرآن /جلال الدين عبد الرحمن السيوطي /تح: سعيد المندوب /دار الفكر – بيروت.

4- أحكام التجويد والتلاوة/محمد بن رأفت بن زلط، مؤسسة قرطبة، الأولى، سنة 1427هـ/2006م.

5- أحكام قراءة القرآن الكريم /محمود خليل الحصري، ضبطه وعلق عليه محمد طلحة بلال، المكتبة المكية، ط/الرابعة، سنة 1999.

6- أدب الكاتب /أبو محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة/تح: محمد الدالي /مؤسسة الرسالة.

7- البرهان في تجويد القرآن /محمد الصادق قمحاوي /مكتبة الإيمان بالمنصورة.

8- البرهان في علوم القرآن /بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي /تح: محمد أبو الفضل إبراهيم /دار المعرفة بيروت –لبنان.

9- الصاحبي /ابن فارس/تح: السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي– القاهرة، د.ت.

10- غاية المريد في علم التجويد/عطية قابل نصر/ط: الثالثة 1412هـ.

11- فتح القدير الجامع بين فني الدراية والرواية من علم التفسير /محمد بن علي بن محمد الشوكاني /دار الفكر – بيروت.

12- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب /أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام /تح: محمد محيي الدين عبد الحميد /مكتبة صبيح.

13- الملخص المفيد في علم التجويد/محمد أحمد معبد، دار السلام، ط (11) سنة 1430هـ/2009م.

14- النشر في القراءات العشر/ الحافظ أبى الخير محمد بن محمد الدمشقى /تح: محمد سالم محيسن ط: دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

15- نهاية القول المفيد في علم التجويد /محمد مكي نصر الجريسي الشافعي /تعليق د. محمد عبد الواحد الدسوقي /ط: الأولى 1423هـ2002م.